الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي –دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA-

اعداد الطلبة		المشرف
1	بوودن عبد الله	د. وادي رقية
2	نزاري سليمان	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. بولعجين فايزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. وادي رقية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. بوهلالة سعاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم "

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل والعلم الحمد لله الذي وفق وسهل لنا التقدم للأمام

الحمد لله وصلاة على محمد أعظم النعم

قال صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة الدكتورة "وادي رقية"

على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا

في جوانبه المختلفة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

كما نتقدم بشكر خاص إلى مدير وموظفي الشركة الجزائرية للتأمينات SAA على

حسن الاستقبال والتوجيه الذين كانوا لنا سند عون في إنجار هذه الدراسة.

إهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد :

الى من اوصاني ربي ببرهما والإحسان اليهما والدي رحمه الله وأمي حفظها الله

الى من تربيت معهم وسندي في الحياة اخوتي وأخواتي

الى أصدقائي وزملائي في الدراسة

الى اساتذتي الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

والى كل من أحببت عشرتهم

عبد الله

إهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:

الى الذين قال فيهم الله عز وجل في قوله { وأخفظ لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا}

كلمة يرددها لساني ..الى اتقى واقوى حب احس به قلبي .. الى من سهرت الليالي وتعبت من اجلي ...الى من الجأ اليها في صغري .. الى قدوتي في الحياة أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وحفظها لنا

الى القلب الطيب الذي يتحمل ويتنازل الى العدم من اجلنا ..الى من حقق لي كل ما يستطيع من رغباتي .. الى من لم يتركني بحاجة الى أي شخص أخر ابي العزيز اطال الله في عمره

الى من تربيت معهم وسندي في الحياة اخوتي واخواتي

الى من تذوقت معه أجمل الأوقات ويشعرني وجوده بقربي امنا وطمأنينة معلمي خليفة قاشة

الى كل الاهل والاقارب والأصدقاء و زملائي طيلة مشواري الدراسي

سليمان

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إحدى الجوانب المهمة لشركات التأمين، إذ تشكل القدرة على المؤمنين لهم عند تعرضهم للمخاطر المؤمن ضدها أهمية بالغة من شأنها التأثير على استمرارية نشاط مؤسسات التأمين، وللحيطة بغية مواجهة هذا الخطر وضعت مجموعة من الإجراءات من بينها ما اصطلح عليها اقتصاديا بالملاءة المالية، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي لواقع الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمينات SAA وذلك خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 ، وتم التوصل في الأخير إلى أن الشركة تتمتع بملاءة جيدة ما يعكس صلابة هذه الأخيرة طيلة فترة الدراسة، وأيضا من خلال ما تم عرضه وتحليله خاصة في شركات التأمين الجزائرية أن نظام الملاءة يتميز بهشاشة رغم التطور الذي شهده، ويبقى كتوصيات على الجهات الوصية والمؤسسات التأمينية المعنية الأخذ بما تقتضيه الملاءة حسب القانون الجزائري كما نوصي بالإصلاح بما يواكب الإصلاح المحاسبي فيما يخص قياس قواعد الملاءة لوجود علاقة بين طرق التقييم القياس المحاسبي وأهمية الإفصاح عن الملاءة المالية لشركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: التأمين الشركة الوطنية لتأمين SAA، الملاءة، النظام المحاسبي المالي، هامش الملاءة.

Abstract:

The study aims to address one of the important aspects of the insurance companies, as the ability of the insured to them when they are exposed to the insured risks is of great importance that will affect the continuity of the activity of the insurance institutions. In this study, the descriptive approach was relied on in the theoretical aspect. As for the practical side, it was relied on the analytical approach to the reality of the financial solvency of the National Insurance Company SAA during the period from 2015 to 2020. Finally, it was concluded that the company has good solvency, which reflects the solidity of this The latter throughout the study period, and also through what was presented and analyzed, especially in the Algerian insurance companies, is characterized by fragility despite the development it witnessed, and remains as recommendations for the guardianship authorities and the concerned insurance institutions to take what is required by the solvency according to the Algerian law. Solvency due to the existence of a relationship between evaluation methods, accounting measurement and the importance of disclosing the financial solvency of insurance companies.

Keywords: insurance, National Insurance Company SAA, solvency, financial accounting system, solvency.

Résumé :

L'étude vise à aborder l'un des aspects importants des compagnies d'assurance, car la capacité des assurés à les contacter lorsqu'ils sont exposés aux risques assurés est d'une grande importance qui affectera la continuité de l'activité des institutions d'assurance. étude, l'approche descriptive s'est appuyée sur l'aspect théorique, tandis que l'aspect pratique s'est appuyé sur l'approche analytique de la solvabilité financière de la Compagnie Nationale d'Assurances SAA, durant la période de 2015 à 2020, et il a finalement été conclu que la compagnie dispose d'une bonne solvabilité, ce qui reflète la solidité de celle-ci. Cette dernière tout au long de la période d'étude, et aussi à travers ce qui a été présenté et analysé, notamment dans les compagnies d'assurances algériennes, se caractérise par une fragilité malgré l'évolution dont elle a été témoin, et reste comme des recommandations pour la tutelle autorités et les institutions d'assurance concernées à prendre ce qui est requis par la solvabilité selon la loi algérienne Solvabilité due à l'existence d'une relation entre les méthodes d'évaluation, la mesure comptable et l'importance de la divulgation de la solvabilité financière des compagnies d'assurance.

Mots-clés : assurance, Société nationale d'assurance SAA, solvabilité, comptabilité financière, marge de solvabilité

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
بسملة	
شكر وعرفان	
إهداء	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات:	
قائمة الجداول:	
قائمة الأشكال:	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	2
المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين	3
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	3
المطلب الثاني: مفاهيم حول التأمين	6
المبحث الثاني: شركات التأمين	23
المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين وأنواعها	23
المطلب الثاني: موارد واستخدامات شركات التأمين	25
المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين	29
المبحث الثالث: ماهية الملاءة المالية في شركات التأمين	32
المطلب الأول: مفهوم الملاءة المالية وقواعدها	32
المطلب الثاني: العوامل والمخاطر المؤثرة في ملاءة شركات التأمين	34

خلاصة الفصل:	35
الفصل الثاني: دراسة حالةالشركة الوطنية للتأمين saa	
تمهيد	42
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشركة الوطنية للتأمينsaa	43
المطلب الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمينات	43
المطلب الثاني: الشبكة التجارية للشركة الجزائرية للتأمينات	47
المطلب الثالث: أنواع الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين SAA	49
المبحث الثاني: معايير وقواعد الملاءة المالية المحددة حسب المشرع الجزائري	50
المطلب الأول: الرقابة على الملاءة لقطاع التأمين	50
المطلب الثاني: قواعد الملاءة لقطاع التأمين حسب المشرع الجزائري	50
المطلب الثالث: تقييم هامش الملاءة لشركة التأمين حسب المشرع الجزائري	51
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لتقييم الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمينSAA	52
المطلب الأول: الوظائف التقنية لشركة الوطنية للتأمين	53
المطلب الثاني: الالتزام بتكوين وتحديد الأرصدة التقنية	54
المطلب الثالث: الالتزام بتكوين هامش الملاءة	58
خلاصة الفصل	60
خاتمة	65
قائمة المراجع	69
الملاحق	74

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهمية ملاءة شركة التأمين لمختلف الأطراف ذات العلاقة	33
02	هامش الملاءة لشركات التأمين	39
03	تطور أقساط التأمين للفترة ما بين 2015 –2020	53
04	تطور التعويضات المسددة للفترة 2015–2020.	54
05	التوظيفات المالية للشركة SAA خلال الفترة (2015–2020).	55
06	الاستثمار في قيم الدول (2017–2021).	55
07	العناصر المكونة للالتزامات التنظيمية (2017–2021).	56
08	تطور المخصصات التقنية حسب الشركة SAA (2015–2020).	56
09	تطور الالتزامات التنظيمية للشركة (2015–2020).	57
10	تغطية الالتزامات التنظيمية بالأصول المقبولة وقيم الدولة.	58
11	تطور هامش الملاءة للفترة ما بين 2015–2020	59
12	تطور رأس المال الاجتماعي لشركة خلال الفترة (2015–2020).	59
13	تغطية الالتزامات التنظيمية بهامش الملاءة للفترة مابين 2015–2020	60
14	تغطية أقساط التأمين بهامش الملاءة للفترة ما بين 2015–2020	60
15	مستوى هامش الملاءة	61

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين.	46

مقدمة

مقدمة

تعتبر الملاءة المالية بشركات التأمين ذات أهمية كبيرة باعتبارها العامل المحوري في ضمان أداء وظيفتها المتمثلة في تغطية المخاطر المحولة لها وتقديم الأمان المالي، ويكمن الهدف الأساسي من قواعد الملاءة المالية في هذا النوع من الشركات وتنظيمها ومراقبتها من قبل الهيئات الإشرافية في ضمان قوة مركزها المالي، وتعزيز ثقة المؤمن لهم في هذه الشركات وتحقيق الاستقلال المالي.

ولقد تم وضع نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر سنه 1995 تزامنا مع فتح السوق أمام الخواص، وشهد إصلاحات تشريعية وجهودا مؤسسية في السنوات اللاحقة على غرار ما جاء به القانون (06_04) في فيفري 2006 من اعادة تنظيم الجهاز الرقابي وتأسيس صندوق المؤمن لهم والفصل بين تأمينات الأشخاص والأضرار ورفع الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي لمختلف فروع التأمين سنه 2009 لتقوم الهيئات الرقابية فيما بعد باستحداث نظام ملاءة المالية جديد سنه 2013 لمواكبة التطورات التي جاءت بها مقررات الملاءة الأوروبية.

والجزائر كغيرها من الدول سعت لمراجعة أنظمة الملاءة المالية المعتمدة في قطاع التأمين من خلال متطلبات ملاءة تتلاءم مع خصوصية قطاع التأمين فيها، وذلك من خلال تأمين ادارة سليمة من الناحية المالية لهذه الشركات، وتحقيق هذه الادارة بوضع قواعد فعالة للتقييم السليم لنشاط هذه الشركات بغية تقييم أفضل لملاءة هذه الشركات وحماية أكبر لأموال المؤمن لهم.

إشكالية الدراسة:

ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع، وجاء البحث ليجيب على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في:

كيف يتم تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين؟.

وتنبثق عن الاشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- هل الشركة الوطنية للتأمين SAA ملتزمة بنسب التوظيف وفق ما نص عليه القانون؟
- هل الشركة الوطنية للتأمين SAA تحترم المعايير المتبعة لتقييم الملاءة المالية؟
- كيف يتم حساب هامش الملاءة المالية في شركات التأمين؟ وهل الشركة الوطنية SSA تحترم التنظيم المعمول به فيما يتعلق بهامش الملاءة؟
- هل هامش الملاءة المالية يعتبر مؤشر لتقييم الملاءة المالية للشركة الوطنية SAA؟

فرضيات الدراسة:

- إن الشركة الوطنية للتأمين SAA ملتزمة بنسب التوظيف التي نص عليها القانون؛
- الشركة الوطنية للتأمين SAA تحترم المعايير المتبعة لتقييم الملاءة المالية؛
- يتم حساب هامش الملاءة المالية في شركات التأمين من خلال مجموعة حسابات الأموال الخاصة (خصوم الميزانية)؛ والشركة الوطنية للتأمين تحترم التنظيم المعمول به فيما يتعلق بهامش الملاءة؛
- تقيم الملاءة المالية في شركات التأمين من خلال مؤشرات هامش الملاءة المالية.

أهداف الدراسة:

نركز من خلال دراستنا هذه على تحقيق جملة من الأهداف منها:

- ابراز الطرق والتقنيات المستخدمة في قياس وتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية.
- ابراز قدرة شركات التأمين الجزائرية على الوفاء بالتزاماتها، وذلك من خلال دراسة وتحليل مختلف جوانب ملاءتها والتعرف على مدى احترامها لقواعد الملاءة المفروضة عليها.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة من خلال تحديد هامش الملاءة المالية وكيفية حسابه في شركات التأمين حيث يعتبر معرفة هامش الملاءة من محددات تقييم الأداء المالي ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

المنهج المتبع:

في ضوء طبيعة موضوع الدراسة الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية لشركات التأمين وكذلك متطلبات الملاءة ومدى تطبيقها في هذه الشركات، والمنهج التحليلي اعتمدنا عليه في تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية SAA من خلال تحليل القوائم المالية والتقارير المالية خلال الفترة الممتدة من 2015-2020 .

دوافع الدراسة:

تتمثل دوافع ومبررات اختيار الموضوع في:

_ اعتبار مصطلح الملاءة مصطلحا حديث النشأة في شركات التأمين؛

_ سعيا منا لتوضيح الفرق بين أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين.

مصادر الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على الأدوات التالية:

_ الاطلاع واستعمال المراجع ذات الصلة بالموضوع ؛

_ الاستعانة بالرسائل والأطروحات؛

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: الشركة الوطنية الجزائرية للتأمين SAA؛
- الحدود الزمانية: تحليل القوائم المالية للفترة ما بين 2015-2020.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (Céline Michailesco ; 2010):** تمثلت مشكلة الدراسة في مقارنة المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في فرنسا مع المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في بريطانيا والسويد واليابان واسبانيا وتحسين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي، وكذا تحديد نشاط المؤسسة وما قد يواجه مستقبلا والبحث لتحقيق رغبات مستخدمي ومحللي المعلومات المالية الصادرة عن الشركات الفرنسية وإمكانية معرفة مقدرة هذه الشركات في الحصول على تمويل خارجي أو الاعتماد على مصادرها الداخلية من خلال قياس الأداء المالي لمؤسسات.

_ **دراسة (سليمة طبايبية 2011):** يتجسد الهدف الاساسي لهذا البحث في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرا على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها تم اختيار الشركة الجزائرية لتأمين عينة للبحث كونها الشركة الرائدة في مجال التامين في الجزائر باعتماد المنهج الاستقرائي في تناول مشكله البحث واثبات وفراضيته في الجانب النظري كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي للبحث حيث توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين تسعى دائما إلى تحقيق الربحية وتحسين الاداء المالي لها والذي يعتبران احد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعمقة بالنشاطات المستقبلية كما تشير نسب الملاءة المالية إلى أن الشركة الجزائرية لتأمين تتمتع بها مش ملاءة معتبر ضمن مواجهة خطر الفشل باسترداد جزء من أموالها المستثمرة.

_ **دراسة (طرطاق رتيبه 2018):** هذه الدراسة كانت بهدف إثراء الدراسات العلمية المحلية وتزويد الراغبين من الإستفاده منها في مجال التأمين وعمدة الباحثة من هذه الورقة إلى دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية للفترة من 2011 إلى 2015، كونها فتره تقع في ظلال إصلاحات الجديدة التي عرفها قطاع التأمينات وذلك معرفة ما مدى مساهمة الاتجاهات الحديثة لنظم الملاءة في التأثير على الصلابة المالية لشركة تأمين الجزائرية، ومن أهم ما وصلت إليه الدراسة نتائج التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال السنوات الدراسة اسفرت عن وجود سيطرة لشركات التأمين العمومية والتي تعمل على تأمينات الأضرار وتواجد متحفظ لشركات التأمين على الأشخاص، وهذا ما يعكس ضعف قطاع التأمينات الأشخاص في

الجزائر والذي يؤدي إلى ضياع فرصة توظيفية هامة كان من الممكن استغلالها خاصة فيما يتعلق بتأمين الحياة والوفاة.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضتنا أثناء عملية البحث والتي ربما كلفتنا جهدا ووقتا ثمينا هي:

- عدم تمكننا من الحصول على المعلومات الكافية ؛
- صعوبة الحصول على الوثائق وبعض المعلومات احتجاجا بسر المهنة.

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب وأساسيات الموضوع وتحقيقها للأهداف المحددة مسبقا قمنا بتقسم هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار المفاهيمي للملاءة المالية وشركات التأمين حيث استعرضنا من خلاله في المبحث الأول ماهية النظام المحاسبي المالي، والمبحث الثاني تناولنا شركات التأمين، والمبحث الثالث ماهية الملاءة المالية.

الفصل الثاني: تحت عنوان تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر، حيث استعرضنا فيه ثلاث مباحث في المبحث الأول ماهية شركات التأمين، المبحث الثاني نشأة الشركة الوطنية لتأمين، المبحث الثالث دراسة تحليلية لتقييم الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين.

الخاتمة: تضمنت نتائج البحث، بالإضافة إلى عرض بعض التوصيات والمقترحات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للملاءة المالية وشركات التأمين

تمهيد

يكتسي موضوع الملاءة المالية أهمية كبيرة في صناعة التأمين باعتبارها العامل الناجح في ضمان قدرة شركات التأمين على تغطية المخاطر المرتبطة بالأفراد والمؤسسات المحولة إليها عن طريق عقود التأمين، وكذا حمايتها من الإفلاس وتحقيق الاستقرار المالي، وتزيد أهمية الملاءة في شركات التأمين لانعكاس دورة انتاجها التي تجعل من تكاليفها المتمثلة في التعويضات أمرا مستقبليا واحتماليا ومتوقعا على حجم الخسائر المتحققة وكذا تعقد درجة المخاطر التي أصبحت تواجهها وازدياد حدة المنافسة في أسواق التأمين، وجعل هيئات الإشراف على التأمين تفرض حدودا دنيا لهامش الملاءة، وتضع معايير للملاءة المالية تفرض على شركات التأمين بغية ضمان متانة مركزها المالي.

وبناءا على ذلك فقد تم تقسيم الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.

المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين

المبحث الثالث: ماهية الملاءة المالية في شركات التأمين.

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين

تعتمد الكيانات التجارية على أنظمة محاسبية من أجل الوصول إلى الوضع المالي للمنشئة، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

سنحاول من خلال هذه الجزئية التطرق إلى تعريف النظام المحاسبي المالي ومن هم المعنيين بالالتزام بتطبيقه.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

– "النظام المحاسبي المالي هو تقنية تسيير موحدة (Normalisée) تهدف إلى تنظيم المعلومات المالية حيث تسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعددية عن طريق تصنيفها ، تقييمها وتسجيلها كما تهدف أيضا إلى عرض جداول مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة[1] "".

– " هو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[2].

وهذا التعريف هو ما جاء في قانون 07-111- الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي وذكره على أنه: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ، وتصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[3].

[1]– علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCP، ، الصفحات الزرقاء، 2014، ص 10.

[2] – شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، ص 26.

[3]– وزارة المالية، القانون رقم 07-1919 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر، المادة 3، ص 3.

الفرع الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

"تطبق أحكام نظام المحاسبة المالية على كل شخص طبيعي أو معنوي على وجه الالتزام بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويستثنى من محال التطبيق الأشخاص المعنيون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية[1]".

تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية[2]:

الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري والتعاونيات.

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

– وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ويستثنى من تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

الفرع الثالث: أهداف وخصائص النظام المحاسبي المالي

أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي[3]:

سيساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات مجلس معايير المحاسبة الدولية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

– إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني

– تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية

– تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية

– تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ " الصورة الوفية والعادلة ".

ثانيا: خصائص النظام المحاسبي المالي:

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي[4]:

[1]– مفيد عبد اللاوي، **النظام المحاسبي المالي الجديد SCF** ، مطبعة مزوار، الطبعة 1، 2008، ص 55.

[2]– علاوي لخضر، **المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCP** ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3]–جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، الصفحات الزرقاء، 2011، ص11.

[4]– بن ربيع حذيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IASIFRS**، منشورات كليك، جزء 1 الطبعة 2، 2015، ص26.

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ضمن ثلاثة مرجعيات محاسبية: أوربية، أمريكية، IAS/IFRS، اختار هذا الأخيرة.
- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة المبادئ وقواعد التسجيل ، ولطرق التقييم وإعداد القوائم ، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية واللاإرادية.
- يوفر معلومات مالية واضحة، ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين.
- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي ، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية ، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

ويتضمن النظام الملمسي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ، ومعايير محاسبية ، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة . وتشمل الكشوف المالية على ما يلي[1]:

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

[1]– ناصر مراد، **الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآلية تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS – IAS**، الجزائر، 13 – 15 اكتوبر 2009، ص3.

المطلب الثاني: مفاهيم حول التأمين

جراء المخاطر والخسائر المتكررة التي تصيب الشركات والتي أصبحت تشكل هاجسا كبيرا لهم لذا أصبح من الضروري وضح حلول لهذا الهاجس، حيث تمثلت هذه الحلول في فكرة التأمين، سواء كان التأمين على الحياة أو التأمين على الممتلكات أو التأمين ضد الحوادث، وعليه سنتكلم في هذا المبحث على المفاهيم الأساسية حول موضوع التأمين ثم التطرق إلى محاسبة التأمين في شركات التأمين.

الفرع الأول: ماهية التأمين

إن موضوع التأمين من المواضيع التي أصبحت تشكل مساحة واسعة في السوق حتى أصبح من الواجب الاهتمام بهذا القطاع لنرقى به ليصبح أكثر أمانا بالنسبة لمن يستأمنون مدخراتهم وأموالهم وسنحاول في هذا المطلب التكلم على ماهية التأمين من خلال المفهوم والأركان والأنواع الخاصة بالتأمين.

أولا: مفهوم التأمين:

سنتناول في هذا الفرع بعض المفاهيم حول التأمين وا لمتمثلة في التعريف اللغو ي والمعنى القانوني العام والخاص للتأمين ثم التطرق إلى التعريف العام للتأمين.

1- **التأمينات بمفهومها اللغوي:** "جمع تأمين . والتأمين لغة يعني إبلاغ الشخص مأمنه، أي إدخال الطمأنينة إلى نفسه" [1].

والتأمين بالمفهوم القانوني يوجد له معنيان: عام وخاص

2- **التأمينات بمفهومها القانوني عام:** "تعني الضمانات أو الوسائل التي يتقي بها الشخص خطرا معينا[2]".

"و التأمين هو وضع ترتيب توفر فيه الحماية الفردية ضد خطر الخسائر الناجمة عن الأخطار المختلفة من خلال تجميع المخاطر والتأمين قيمة اجتماعية والطلب عليه عنصر أساسي للسلوك البشري[3]".

3- **التأمينات بمفهومها القانوني الخاص:** "فتعني ضمانات تنفيذ الالتزام، أي الضمانات التي تؤمن الدائن من خطر عدم الوفاء بالدين، وتتيح له استفاء حقه إذا ما حل أجله المضروب"[4].

4- **تعريف التأمين:** هو "عقد بين المؤمن والمؤمن له يتعهد به المؤمن تعويض المؤمن له أو من يحل محله في حالة، وقوع حادث مضمون وفق الشروط المحددة بالعقد وذلك مقابل مبلغ متفق عليه يدفعه المؤمن له للمؤمن"[1].

---

[1]- القاضي حسين عبد اللطيف حمدان، **التأمينات العينية**، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة 1، 2009 ، ص 21.

[2]- المرجع نفسه، ص21

[3]- E. Baltensperger And others, **The Geneva Reports Risk and Insurance Research**, February 2008,p05.

[4]- القاضي حسين عبد اللطيف حمدان، مرجع سبق ذكره، ص22.

ويمكن تعريف كما ورد في المفهوم التالي:

"التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بواسطة توزيع هذه. الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعهم معرضين لهذا الخطر؛ وذلك بمقتضى اتفاق سابق"[2].

ولقد عرف المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني الجزائري "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حاله وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن" [3].

يتضح مما تم سرده من تعريفات للتأمين أن العملية التأمينية هي بين المؤمن وهي شركة التأمين والمستأمن وهو من يرغب في التأمين والهدف منها هو التخفيف من شدة الضرر والخطر عن المستأمن.

ويمكن تعريف الخطر الذي جاء بفكرة التأمين كما يلي:

- **تعريف الخطر:** "هو ضرر متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين احتمالات متعلقة بالأشخاص مثل وفاة، مرض، أو عجز، أو احتمالات متعلقة بالممتلكات مثل حريق، تصادم، سرقة، انهيار، تزوير، غرق السفن إلى غير ذلك من الأخطار"[4].

ويعرف أيضا بأنه" حادث محتمل الوقوع في المستقبل، ولا يتوقف تحقيقه على إرادة أحد المتعاقدين[5].

"والخطر بمعناه التأميني هو الحادث المحتمل الوقوع الذي يخشى وقوعه طرفي العقد المؤمن والمؤمن له"[6].

ثانيا: أركان التأمين:

من أجل أن يكون عقد التأمين صحيحا لا بد من توفر أربعة أركان أساسية وهي كما يلي[7]:

---

[1]– إيهاب نظمي إبراهيم حسن توفيق مصطفى، **محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**، مكتبة المجتمع العربي، طبعة 1،عمان–الأردن، 2009 ، ص 42.

[2]– ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العلمي وفق لأحداث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002، ص 6.

[3]– القانون المدني الجزائري، الباب العاشر، الفصل الثالث، عقود التأمين، المادة 619 ، ص 10.

[4]– محمد رفيق المصري، **التأمين وإدارة الخطر**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2007، ص 1.

[5]– أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، 2004/2003، ص7.

[6]– حسين يوسف العجمي، يوسف درويش، **تأمين الممتلكات التجارية وتوقف العمل**، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، السنة ودار النشر غير موجودة، ص30.

[7]– مدحت محمد إسماعيل، **محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 270–271.

1- الخطر: يكمن الضرر في حالة التأمين على الحياة، والضرر غير مباشر وكامن في الخسارة التي تسببها الوفاة المفاجئة، إن قيمة الإنسان وتقديرها من الصعب الوصول إليه وصعوبة التقدير لا تمنع تحديد قيمة الإنسان.

2- القسط: هو ما يجنيه المؤمن من المؤمن له مقابل وعد بدفع العوض المالي في حالة تحقق الخطر وقد تضاف عليه علاوة مقابل المصروفات الإدارية للمؤمن بما في ذلك من ربح طفيف، ويتحدد ذلك بواسطة علم الإحصاء وقانون المصادفات والكثرة العددية وقد يسدد القسط دفعة واحدة في بداية كل سنة أو على دفعات نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية.

3- العوض المالي: وهذا العوض مبلغ ثابت ومحدد في وثيقة التأمين وهذا ما يجب أن يدفعه المؤمن في حالة تحقق الخطر، في حالة التأمينات العامة التعويض هو الحد الأقصى لالتزام المؤمن مهما بلغت قيمة الأضرار التي تنتج عن الكارثة وقد يدفع التعويض على أساس النسبة، والمؤمن لا يلتزم إلا بمقدار الضرر الفعلي مهما كان رأس مال الوثيقة ولا يغطي المبلغ المدفوع من المؤمن أية أي أرباح للمؤمن له، ويحدد المؤمن له المبلغ المؤمن به كيفما يشاء والعوض يكون عند وقوع الكارثة وتحقق الخطر يجب أن يحدد بواسطة طرفي عقد التأمين.

4- المصلحة: أي صالح المؤمن لهم أو المستفيدين من التأمين ويعتبر ركن أساسي في التأمين وانعدامها يؤدي إلى زيادة نسبة المخاطر المفتعلة للحصول على المبالغ المؤمن فمثلا في التأمين على الحياة فالمصلحة المحافظة على حياة المؤمن له، ويعتبر العقد باطلا إذا زالت المصلحة.

ثالثا: أنواع التأمين:

إن للتأمين عدة أنواع فهذه الأنواع تبوب من حيث طبيعة الخطر وهناك من يبوب حسب الطبيعة القانونية وهي كما يلي[1]:

1- نوع الخطر: يقصد به الخطر الذي يمكن التعرض له في الحياة العملية ومن أهم تقسيماته:

1-1- **التأمين على الحياة:** ويشمل أنواع التأمين المتعلقة بالحياة البشرية من عجز وشيخوخة ووفاة.

1-2- **التأمين عن الحريق:** ويشمل أنواع التأمين المتعلقة بمخاطر حوادث الحريق التي تتعرض لها الأموال والممتلكات.

1-3- التأمين ضد السرقة: حيث يشمل غطاء تأمين الحوادث المتعلقة بسرقة الأموال المنقولة كالنقود والبضائع والمستندات المالية وغيرها.

[1]- إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، **محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

1-4- تأمين السيارات: ويشمل أنواع التأمين على السيارات من الحوادث والأضرار التي تتعرض لها والأضرار تتسبب للآخرين.

1-5- التأمين ضد إصابات العمل: ويشمل أنواع التأمين على المخاطر التي يتعرض لها العاملين في أثناء أداء العمل.

1-6- التأمين على الأموال والبضائع أثناء النقل: ويشمل التأمين البحري والبري والجوي.

2- **الطبيعة القانونية:** يبوب التأمين على أساس الطبيعة القانونية لعقد التأمين إلى:

2-1- التأمين على الحياة: ويشمل كافة أنواع التأمين التي تتعرض لها الحياة البشرية.

2-2- التأمين على الممتلكات: ويشمل كافة المخاطر التي تتعرض لها الأموال والممتلكات.

2-3- التأمين عن المسؤولية: ويشمل أنواع التأمين على الخسائر التي تتعرض لها الدوائر والمؤسسات عن اتجاه الآخرين.

الفرع الثاني: طبيعة نشاط التأمين والعمليات الأساسية لشركات التأمين

تتنوع الشركات من حيث أنشطتها وتتنوع من حيث الفوائد المرجوة وتختلف كل شركة في تركيبة هيكلها التنظيمي فسنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية منشآت التأمين ثم الهيكل التنظيمي لها وفي الأخير سنتطرق إلى الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين.

أولا: أهمية شركات التأمين[1]:

الأنشطة التأمين التي تتولاها منشآت أو هيئات خاصة أو عامة – دور عظيم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأفراد المجتمع عن طريق توفير عوامل الأمان والاطمئنان اتجاه أي نوائب أو مصائب أو أزمات يعلمها إلا الله. والاستقرار الاجتماعي هو محصلة للاستقرار الاقتصادي الناتج عن تعويض المستأمن عما لقيه من خسائر أو جزء منها عند وقوع الضرر عليه. وبذلك تلعب منشآت التأمين بمختلف أنواعها دورا بالغ الأهمية في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي للمجتمع ككل نتيجة إرسائها لدعائم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأفراد وأسر هذا المجتمع.

من ناحية أخرى، تلعب منشآت التأمين دورا حيويا في تجميع المدخرات الوطنية ثم إعادة استثمارها في أوجه استثمار تتعلق بخطط التنمية والازدهار الاقتصادي للمجتمع.

لذلك تلعب منشآت التأمين دورا كبير ا في إدارة الأخطار التي تتعرض لها وسائل الإنتاج المختلفة في المشروعات الإنتاجية، وبهذا ترفع منشآت التأمين عن كاهل تلك الوحدات الإنتاجية عبء إدارة الأخطار، تاركة للإداريين والفنيين فيها عبء إدارة أعمالها فحسب.

[1]- أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

ولا يخفى الدور الذي تلعبه منشآت التأمين في استيعاب نطاق عريض من العمالة بما يسهم في التخفيف من آثار مشاكل البطالة ونقص فرص العمل، ولا شك أن أي نمو في قطاع التأمين سيواكبه نمو مماثل في خلق فرص العمل أمام الشباب وتحقيق استقرارهم المنشود.

ثانيا: الهيكل التنظيمي:

تتسم شركات التأمين عموما بالضخامة وكبر الحجم، ويرجع ذلك لتعدد وتنوع عملياتها وأنشطتها، وضخامة حجم معاملاتها. وتبعا لذلك يتكون الهيكل التنظيمي لتلك الشركات من مجموعتين من الأقسام هما: الأقسام الفنية المتخصصة، والأقسام الإدارية التقليدية.

1-الأقسام الفنية: فإن تشمل تلك الأقسام المتخصصة في تقديم الخدمات التأمينية بأشكالها المختلفة كما هو الحال في أقسام تأمين الحياة، وتكوين الأموال، وتأمينات الحريق، وتأمينات النقل البري والبحري والجوي، والاستثمارات، وغيرها من الأقسام الفنية المتخصصة الأخرى.

2- الأ**قسام الإدارية:** فهي تلك الأقسام التقليدية التي تتولى تسيير أعمال وشئون الشركة كما هو الحال في قسم الإدارة العامة، وشؤون الأفراد، والحسابات العامة، والشؤون القانونية، وغيرها من الأقسام الإدارية الأخرى.

- وهناك من يضيف "**مجموعة الأقسام الفنية المساعدة:** وتشمل قسم الحساب الفني (الذي يتولى تحديد قيمة الأقساط الخاصة بكل نوع من أنواع التأمين وتحديد الاحتياطيات والمخصصات الواجب تكوينها لمقابلة التعويضات عن المخاطر المؤمن ضدها)، وقسم التعويضات وقسم الاستثمارات وقسم الصندوق (ويتولى استلام وصرف النقدية بالنسبة لكل الأقسام) وقسم الحسابات العامة (ويتولى إعادة البيانات المالية لجميع الأقسام وإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومي[1].

ثالثا: الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين:

1- عمليات إصدار وثائق التأمين[2]:

تتعدد وثائق تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لتشمل تغطية تأمينات الحياة بجميع أنواعها, وتأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي، وعمليات تكوين الأموال. كما تتعدد أيضا وثائق التأمينات الممتلكات

والمسئوليات لتغطي أخطار الحريق، والنقل البري والنهري والبحري والجوي، وعلى أجسام السفن والطائرات وآلاتها ومهماتها وعلى السيارات، والتأمين الهندسي، والبترول وأخطار الحوادث المسئوليات المتنوعة.

[1]- نضال فارس العربيد، **المحاسبة في شركات التأمين**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص38.

[2]- أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص28-30.

وفي كل الأحوال، تتلخص إجراءات إصدار الوثائق في قيام طالب التأمين بملء طلب التأمين، ثم تتولى الشركة دراسة هذا الطلب تمهيدا للموافقة عليه بعد إجراء الكشف الطبي على طالب التأمين أو معاينة الشيء موضوع التأمين ,وبعد الموافقة على طلب التأمين تقوم الشركة بإصدار البوليصة من أصل وصورة بعد تحديد قيمة القسط الأول وتحصيله(وهو عبارة عن القسط الصافي مضافا إليه رسوم الإشراف و الدمغة ورسوم الإصدار),وتحرير إيصال بالقيمة من أصل وصورة على أن يقوم القسم المختص بإثبات بيانات الوثيقة في سجل الوثائق كما يتم إرسال بيان بالوثائق المصدرة في نهاية ل فترة دورية إلى قسم الحسابات العامة للقيد بدفتر اليومية العامة على النحو التالي:

إثبات استحقاق الأقساط والرسوم عن الوثائق المصدرة:

xx ح / أقساط تحت التحصيل

xx ح / إجمالي الأقساط

xx ح / رسوم إصدار وثائق

xx ح / رسوم الدمغة المحصلة

xx ح / رسوم إشراف محصلة

والمعروف أن أقساط التأمين تدفع إما على دفعات دورية (سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية) أو دفعة واحدة وقت التعاقد.

ويتكون القسط عادة من جزئيين، الجزء الأول يساوي تقريبا مقدار الخطر المؤمن ضده ويتم حسابه بطريقة premium net أما الجزء الثاني فيمثل أعباء القسط وتكاليفه . بالإضافة إلى نسبة هامش ربح للشركة وهو ما يطلق عليه القسط التجاري gross premium

بعد ذلك تقوم الشركة بتحصيل الأقساط أما من المستأمنين مباشرة أو بواسطة محصلي أو منتجي الشركة, وفي نهاية كل فترة دورية يتم أعداد كشوف بأجمالي الأقساط المحصلة وإرسالها لقسم الحسابات العامة للقيد بدفتر اليومية العامة كما يلي[1]:

- **إثبات تحصيل الأقساط:**

××ح/ النقدية

××ح/ أقساط تحت التحصيل

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، مرجع سبق ذكره، ص28-30.

ويمثل رصيد حساب الأقساط تحت التحصيل في نهاية الفترة مديونية المستأمنين قبل الشركة، ولذا يدرج ضمن الأصول بالميزانية العمومية .مقابل توسطهم في إنتاج الوثائق من ناحية أخرى ,يتعين على شركة أن تدفع عمولة لمنتجي ووكلاء الشركة ,وذلك على أساس نسبة معينة من الأقساط, وتستحق تلك العمولة في نفس تاريخ استحقاق الأقساط كما يتم اثباتها بدفتر اليومية العامة كما يلي:

- **إثبات استحقاق العمولات عن الوثائق المصدرة خلال الفترة**

××ح/ تكاليف الإنتاج – أجور المنتجين و المزايا

××ح/ المنتجين و الوكلاء

يلاحظ استخدام حساب ((تكاليف الإنتاج–أجور المنتجين والمزايا)) بدلا من حساب (العمولات) وذلك انصياعا لما ورد بالقانون رقم 10 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية الذي بمقتضاه يفتح حساب ((تكاليف الإنتاج)) ليتضمن كلا من (أجور المنتجين والمزايا) التي هي في الحقيقة أمرها (العمولات) وكذا (مصروفات الإنتاج) والتي تمثل المصروفات الأخرى اللازمة لإتمام إصدار الوثائق بخلاف العمولات.

وبمجرد تحصيل قيمة الأقساط تصبح العمولة واجبة السداد للمنتجين والوكلاء وذلك بمقتضي القيد التالي[1]:

- **إثبات دفع العمولات المستحقة عن الوثائق المصدرة:**

××ح/ المنتجين و الوكلاء

××ح/ النقدية

2- عمليات إعادة التأمين:

تعريف عمليات إعادة التأمين على أنها " العملية التي بموجبها يتم توزيع الخطر أو نقل جزء منه إلى شركة تأمين أخرى أو عدة شركات للتأمين عن طريق إعادة التأمين لجزء من عملية التأمين لدى الشركة أو شركات أخرى[2]"

وهو أيضا: "قيام شركة التأمين بقبول الأخطار ذات المبالغ الكبيرة ومن ثم توزيع هذا الخطر بإعادة تأمين جزء أو أجزاء منه لدى شركات تأمين أخرى تقوم بالمشاركة بالجزء المخصص لها في تحمل الأخطار بحدود الأجزاء التي تقابلها وذلك مقابل دفع عمولة متفق عليها للشركة الأولى[3]"

[1] –أحمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2]– ثناء محمد طعيمة، ، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3]– محمد رفيق المصري، **التأمين وإدارة الخطر**، مرجع سبق ذكره، ص 309.

وهو أيضا: " يعني قيام شركة التأمين المباشر بإعادة تأمين جزء من الأخطار المكتتب بها مع شركة أو شركات إعادة تأمين"[1]

"يطلق على الشركة التي أصدرت الوثيقة الأصلية بالشركة المعيدة للتأمينReinsured Company أو المتنازلةCeding Company أو المؤمن الأصلي أو المباشرP rincipal or Direct insurer كما على الشركة التي يعاد التأمين لديها شركة إعادة التأمين Reisurer أو الشركة المتنازل لها Accepting Company

ويسمى المبلغ الذي تدفعه الشركة المتنازلة إلى شركة إعادة التأمين بقسط إعادة التأمين،ويتم سداده من الأقساط التي تحصل عليها من المستأمن بمقتضى عقد التأمين الأصلي المبرم بينها وبين المستأمن[2].

هناك ثلاث أنواع من إعادة التأمين وهي:

أ. إعادة التأمين الإلزامي Compulsory Reisurance:

حيث يلزم القانون شركة التأمين بضرورة إعادة التأمين لدى شركة أو شركات أخرى"[3].حيث توجد شركات لإعادة التأمين في كل دولة وعدما من الدولة لنشاط هذه الشركات والمحافظة على استمرارها بمزاولة أعمالها . وبمقتضى القوانين العاملة يتم إعادة تأمين بنسبة من فائض شركات التأمين لدى شركات إعادة التأمين[4].

ب. إعادة التأمين الإتفاقي Treaty Reinsurance:

وفيها تتم عمليات إعادة التأمين بين شركة التأمين وشركات إعادة التأمين من خلال اتفاقية مسبقة بين مجموعة الشركات على أن تقبل شركات إعادة التأمين كل ما يقدم إليها دون أن يكون

لها حق تعديل المبالغ الموزعة عليها . وفقا لشروط محددة في الاتفاق[5].

ج. إعادة التأمين الاختياري Facultative Reinsurance:

في هذه الطريقة يبرم عقد إعادة التأمين بين شركة التأمين الأصلية وشركة إعادة التأمين على خطر معين بعد الاكتتاب فيه وهذه الطريقة من أقدم طرق إعادة التأمين وفيها يكو ن للشركة الأصلية الحرية في اختيار شركة إعادة التأمين وأيضا لها الحرية في تحديد المبالغ أو الأخطار التي يحتفظ بها وتلك التي تعيد تأمينها. وكذلك فإن شركة إعادة التأمين لها الحرية في قبول أو رفض أي عملية تعرض عليها[6]

---

[1]– منعم الخفاجي، **مدخل لدراسة التأمين**، الناشر مصباح كمال misbahkamal@btinternet.com ، طبعة1. 2014 ، ص 109.

[2]– أحمد صلاح عطية، ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[3]– نفس المرجع، ص 32.

[4]– إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 447.

[5]– أحمد صلاح عطية، ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[6]– ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

3- العمليات الخاصة بالتعويضات[1]:

ويقصد بالتعويضات تلك المبالغ التي قامت الشركة بدفعها فعلا إلى المستأمنين خلال الفترة المالية بسبب تحقيق الخطر المؤمن ضده أو انتهاء أجل الوثيقة، ويمكن تصنيفها إلى تعويضات حياة وتكوين أموال، وتعويضات ممتلكات ومسئوليات.

ويقصد بالتعويض أيضا: "أنه القيمة المالية الدقيقة الكافية لإعادة وضع المؤمن عليه كما كان عليه قبل الخسارة مباشرة"[2].

وكما تم ذكره تصنف التعويضات إلى:

- **تعويضات الحياة وتكوين الأموال:** وهي تلك المبالغ المدفوعة للمستأمنين إما بسبب حدوث الوفاة، أو انتهاء أجل الوثيقة، أو عند فوزها في السحب السنوي، أو وقوع الخطر المؤمن ضده؛
- **تعويضات الممتلكات والمسئوليات:** وتمثل المبالغ التي تدفعها الشركة لتعويض الضرر الناجم عن وقوع الخطر المؤمن ضده. ويتم تحديد قيمة تلك التعويضات بناءا على مقدار الضرر الفعلي الذي أصاب المستأمنين بشرط ألا يتعدى ذلك قيمة مبلغ التأمين وذلك بعكس الحال في حالة تعويضات الحياة وتكوين الأموال حيث لا مجال لتقدير الخسائر وإنما يعد مبلغ التأمين هو قيمة التعويض الذي تدفعه الشركة للمستأمنين أو المستفيدين.

وتتمثل إجراءات تقدير التعويضات وسدادها في تقدم المستأمن للشركة بإخطار عن الحادث والأضرار الناتجة عنه، فتقوم الشركة بمعاينة مكان الحدث بالاستعانة بأحد الخبراء الفنيين ثم إعداد تقرير يتضمن قيمة الأضرار الناتجة عن الحادث، ويتولى قسم التعويضات بدوره دراسة كافة المستندات المطلوبة واستيفاء البيانات الناقصة ثم اعتماد مبلغ التعويض طالما لم يتجاوز المبلغ المنصوص عليه في الوثيقة. وتثبت القيود التالية بدفتر اليومية العامة في نهاية كل فترة دورية.

د. إثبات استحقاق التعويضات:

××ح/التعويضات

××ح/التعويضات المستحقة

- وعند سداد قيمة التعويضات

××ح/التعويضات المستحقة

××ح/الخزينة أو البنك

---

[1]- أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، مرجع سبق ذكره، ص 34-37.

[2]- محمد رفيق المصري، **التأمين وإدارة الخطر**، مرجع سبق ذكره، ص 147.

4- عمليات تكوين الاحتياطات الفنية[1]:

تحتم قوانين التأمين في جميع أنحاء العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزانياتها احتياطات خاصة بعمليات التأمين، وذلك إلى جانب الاحتياطات الأخرى والأرباح المحتجزة الشائع تكوينها في جميع المنشآت التجارية الأخرى.

ويطلق على الأولى اصطلاح احتياطات تأمينية Insurance Reserves وهو اصطلاح يتفق في جوهره مع ما جرى العرف على تسميته في علم المحاسبة (بالمخصصات) التي يتم تكوينها لمقابلة التزامات محتملة أو مؤكدة الحدوث مستقبلا، ولذلك فمن الأنسب أن نطلق عليها اصطلاح (مخصصات تأمينية) أو (مخصصات فنية) بحيث ينطبق الشكل على الجوهر.

الفرع الثالث: النظام المحاسبي لشركات التأمين

يتحتم على شركات التأمين إتباع نظام محاسبي تقوم من خلاله بتسجيل جميع العمليات التي تقوم بها وهذا النظام لابد أن يلبي حاجيا ويعطي الصور الصادقة حول الوضعية المالية للشركة ونجد أن شركات التأمين مثلها مثل باقي المؤسسات التي تحولت محاسبتها من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وسمح لها بتغيير الحسابات وذكرت في النظام المحاسبي المالي بالعبارة التالية" يمكن لبعض الكيانات مثل تلك التي تعمل في القطاع المالي أو في قطاع التأمينات أن تجري تمييزات تختلف عن التمييزات المقترحة. وتذكر معلومات عن التمييزات التي تم بها حينئذ في الملحق" [2] ففي هذا المطلب سنتكلم على الركائز التي يصمم من خلالها النظام المحاسبي ثم التطرق إلى وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين وخصائص هذا النظام ومدونة حسابات التي حدث لها تمييزات على النظام المحاسبي المالي وأهم التسجيلات المحاسبية في شركات التأمين.

أولا: ركائز تصميم النظام المحاسبي[3]:

لكي يحقق النظام المحاسبي أهدافه كنظام للمعلومات المحاسبية ينبغي أن يراعي مصمم النظام الركائز التالية:

1- ملائمة التقارير المالية:

إن دراسة وتحليل القوائم المالية وغيرها من البيانات التي تحتاجها الإدارة، تعتبر هي الركيزة الأولى للبدء في تصميم النظام المحاسبي أن يضع نصب عينيه أهداف وتوعية ودرجة إدراك مستخدمي المعلومات

---

[1]- أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القرار الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها العدد 19، ص 11.

[3]- طبايبية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2013-2014، ص50-53.

التي تتضمنها التقارير المالية التي يعدها، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، حتى يتمكن من اختيار طرف القياس المحاسبي والتي تتفق واحتياجاتها والتي تساعدهم على تحقيق أهدافهم .

2- قابلية المعلومات للقياس: تعتبر المحاسبة أداة لعرض الحقائق الاقتصادية باستخدام النقود كوسيلة للقياس. وبالتالي فإن المحاسب يركز اهتمامه على البيانات والمعلومات التي تخضع للقياس الكمي ويعرضها في التقارير المحاسبية.

3- موضوعية المعلومات:

تتميز الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية بأنها متعددة من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها ذات مصالح بينما يقوم طرف واحد فقط بإعداد هذه المعلومات ومن هنا ينبغي على معد المعلومات المحاسبية أن يراعي الحياد بين جميع الأفراد الذين يستخدمون هذه المعلومات

4- قابلية المعلومات للتحقيق:

إن مراعاة الموضوعية والحياد عند إعداد المعلومات المحاسبية تساعد كثيرا في أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقيق حيث أنها ارتكزت على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم محددة لا تحتمل اللبس أو التأويل في تفسير هذه المعلومات.

5- الدقة:

تعتبر الدقة من العوامل الهامة جدا التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم النظام المحاسبي في الشركات، ويجب أن يتحقق مصمم النظام من توافر الدقة في كل ناحية من نواحي النظام، وقد يبدو للبعض أن الدقة تعني توازن الحسابات التحليلية مع حسابات الرقابة، ولكن هذه النظرة ضيقة لموضوع الدقة إتها يجب تتسع لتشمل التحقق من صحة قيد وتصنيف وتلخيص العمليات المختلفة، بدرجة تجعل القوائم النهاية تعكس المركز المالي الحقيقي ونتيجة الأعمال مما سيساعد الشركة على اتخاذ القرار.

يجب على المصمم أن ينظر باهتمام إلى المناطق التي يحتمل الخطأ فيها كما يجب أن يوفر الوسائل الكفيلة باكتشاف الأخطاء مجرد وقوعها، ومن ثمة سيساعد الإدارة في اتخاذ قرارا ولهذا يجب أن تكون الحقائق تعرضها باستمرار مع ضرورة عرضها بطريقة جيدة.

6- الرقابة الداخلية[1]:

تعتبر الرقابة الداخلية أحد الاعتبارات الهامة في تصميم النظام المحاسبي، وتتكون من تنظيم العمل والمجهود والإجراءات المنسقة التي يتم القيام داخل الشركة لحماية أصولها، ولضمان دقة وسلامة بيانا

[1] – طبايبية سليمة، ، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ولزيادة كفاء التشغيلية[1]. تعني الرقابة الداخلية أكثر من تصميم لنماذج المحاسبية وتحديد مساراتها ولكن هذا يعتبر مرحلة من مراحل الرقابة التي قد تمتد إلى تنظيم الشركة ذاتها ا فطالما تعني تنظيم العمل، فان مصمم النظام المحاسبي قد يتطلب بعض التغييرات في الهيكل الوظيفي للشركة[2].

ولا تقتصر الرقابة الداخلية كما سبق وذكرنا على الدفاتر والبيانات المستخرجة منها، ولكنها تشتمل على أية إجراءات يتم القيام بها لحماية أصول الشركة من ضياع أو الإسراف، فان أي إجراء يوضع داخل الشركة لضمان مراجعة سجلات يمكن أن يندرج تحت الرقابة الداخلية وأي خطة المنظمة لزيادة الكفاءة التشغيلية ولتشجيع الأفراد على تطبيق سياسة الإدارة أيضا تندرج تحت الرقابة الداخلية، كما تشتمل على وضع معايير مقدمة للأداء ووضع التقارير على الأداء الفعلي، ويعتبر توزيع المسؤوليات بطريقة تجعل عمل الفرد يراجع بواسطة غيره تلقائيا من مظاهر الرقابة الداخلية، ذلك لأنه في هذه الحالة يجب أن يتفق أكثر من فرد على أي تلاعب مما يصعب معه القيام يه.

يعتبر الحكم على درجة الاعتماد على البيانات المختلفة أو دقتها أحد وظائف الرقابة الداخلية المرتبطة بالمحاسبة، ولا شك أن هذه العملية ليست وظيفة إدارة الحسابات فقط طالما أن التقارير والبيانات تمر بأقسام مختلفة قبل وصولها إلى إدارة الحسابات، ولهذا فإن مسؤولية التأكد من صحة البيانات يقع على عاتق جميع أقسام المؤسسة التي يكون لها علاقة بتشغيل البيانات، وتعتبر من أحد مسؤوليات إدارة المؤسسة لصياغة سياسات خاصة.

للمحافظة على أصولها وتحقيق أرباح، ويمكن أن يشترك مصممو النظم المحاسبية بخبراتهم في إرشاد الإدارة في هذا المجال ، ولكن هذا لا يغير من كون الرقابة الداخلية هي مسؤولية إدارة المشروع مجتمعة.

ويجب على مصمم النظام أن يتأكد من ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية في كل مرحلة من إعداد النظام، فالمؤسسة لا تعيش بقصد الاحتفاظ بسجلات وقوائم ولكن لتحافظ على أصولها وزيادتها فأي نظام يسمح بتسرب الأصول أو نقصانها عن طريق الإهمال وعدم الكفاءة أو السياسات المحاسبية غير السليمة لا يعتبر نظام فعال على الإطلاق.

7- **السرعة:** تعد السرعة من الاعتبارات المهمة في تصميم النظام المحاسبي، فلا شك أنه إذا كانت المعلومات غير متوفرة لدى الإدارة، فإن هناك احتمال اتخاذ قرارات خاطئة فيما يتعلق المشكلة ويكون الوقت متأخرا لإصلاح الضرر الواقع، ويجب أن تكون السجلات المحاسبية أكثر من سجلات تاريخية لإظهار النتائج السابقة ويجب أن يعد النظام المحاسبي بطريقة تجعل تقارير التقدم اليومية والشهرية معروفة مباشرة بعد انتهاء الفترة المعدة عنها وبطريقة تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات اليومية.

[1] – طبايبية سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 50-53.

[2]– نفس المرجع، ص 50-53.

8- التكلفة :

يجب أن يولي مصمم النظام المحاسبي عناية خاصة بالتكاليف المرتبطة بتصميم النظام وإدارته، ويراعي مدى إمكانية تحمل المؤسسة لتكاليف تطبيق النظام المقترح، وما إذا كانت ستجني من خلاله مزيدا من الأرباح، وقبل البدء في اتخاذ القرار بتنفيذ النظام الجديد يجب إعداد قائمة تكاليف مقارنة تقارن الوضع القديم بالجديد.

ويلاحظ أن جميع الاعتبارات والركائز كان هدفها زيادة ربحية المؤسسة وتحسين مركزه المالي بطريق مباشر أو غير مباشر، فالتقارير المالية يتم عرضها بقصد تجنب الخسائر وتفادي عدم الكفاءة وبالتالي زيادة الأرباح، وبنفس الطريقة فان الدقة والسرعة تحقق هذا الهدف على أساس أنها تمد الإدارة بمعلومات يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب، وكذلك اعتبار الرقابة الداخلية تحقق نفس الهدف طالما أن المقصود منه هو المحافظة على أصول الشركة وزيادة كفاءة العمليات والالتزام بالسياسات الإدارية بهدف زيادة أصولها أو المحافظة عليها.

ثانيا: وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين[1]:

إن أهم وظيفة لأي نظام محاسبي هي إيجاد سجل منظم للأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية معبرا عنها بوحدة النقد ومن أمثلة أنشطة القطاع التأميني، إصدار الوثائق، العمولات، إعادة التأمين، المخصصات، الاستثمارات، التعويضات والاستردادات، مصروفات أخرى...الخ. وتعتبر هذه الممارسات والعمليات نموذج للأحداث والأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية والتي يجب إثباتها في السجلات المحاسبية.

وغير خاف أن الأحداث الاقتصادية القابلة للقياس والتعبير عنها في صورة مالية هي التي يتم تسجيلها فقط في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

هذا بالإضافة إلى أنه بعد تسجيل العمليات الاقتصادية عند حدوثها، يتم تبويبها في مجموعات متجانسة، فالتبويب يؤدي إلى تخفيض العدد الكبير من التفصيلات في شكل ملائم، يمكن الاستفادة منه ثم يتم تلخيص المعلومات المبوبة في تقارير محاسبية تفي باحتياجات متخذي القرارات من المعلومات المختلفة وبحيث تصبح منظمة في شكل مفيد.

وتعتبر الخطوات الثلاث السابقة، التسجيل، التبويب والتلخيص، هي الأساليب التي يوفرها النظام المحاسبي في المنشأة من أجل توفير معلومات محاسبية تفيد الأطراف المهتمة أنها ويجب أن ندرك أن مهمة المحاسبة ليست مقصورة على توفير هذه المعلومات فحسب، ولكن الأمر يقتضي وفقا للمعيار المحاسبي

[1]- ثناء محمد طعيمة، ، مرجع سبق ذكره، ص 75- 77.

لشركات التأمين وإعادة التأمين رقم 157 لسنة 1999 ، تقديم إيضاحات للقوائم المالية تتناول أمورا تفيد حملة وثائق التأمين بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الضرورية لمستخدمي القوائم المالية.

أوضح المعيار أيضا أن مستخدمو القوائم المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلا عن قابليتها للمقارنة وذلك لتساعدهم على تقييم أداء الشركة ومركزها المالي، كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية كما أنهم يحتاجون أيضا إلى معلومات كما أنها تساعدهم على تفهم السمات الرئيسية الخاصة بالعمليات التي تزاولها الشركة بصورة أفضل.

وتعتبر حماية حقوق حملة وثائق التأمين من الأمور الهامة والجوهرية، وبالتالي فإن حملة وثائق التأمين يهتمون بالمعلومات التي توفر لهم فهم أفضل عن السيولة والأصول المخصصة وغير المخصصة وقدرة الشركة على الوفاء بالتعويضات التأمينية وكذا بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بالميزانية[1].

وعلى ذلك تتبين أهمية النظام المحاسبي في توفير المعلومات التي تفيد أطراف عديدة ومن أهم هذه الأطراف حملة وثائق التأمين.

ويتم إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية في شركات التأمين وإعادة التأمين وذلك على ضوء أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وكذا في ضوء الأسس والقواعد التي تصدرها الدولة للرقابة على التأمين.

حيث أن العمليات التي تزاولها شركات التأمين أو إعادة التأمين تختلف عن تلك التي تزاولها المنشآت الأخرى، فإن الأسس والمتطلبات المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير تختلف عن تلك المتطلبات الخاصة بالشركات الأخرى، وهو ما سيتضح في التطبيق العملي للمحاسبة في منشآت التأمين ومن الدفاتر والسجلات التي يتطلبها القانون.

وعموما فإن أي نظام محاسبي لابد أن يتضمن سجلا مستقلا لكل عنصر من عناصر الأصول، وكذلك لكل عنصر من عناصرا لالتزامات وحقوق المساهمين، ويطلق على هذا السجل مصطلح حساب الأستاذ وتحفظ مجموعة الحسابات في دفتر الأستاذ.

وفي الوقت الحاضر تستخدم معظم شركات التأمين الحاسب الآلي للمساعدة في إمساك السجلات المحاسبية ولكن من الضروري التعرض للنظام المحاسبي اليدوي من أجل فهم وإدراك المفاهيم المحاسبية التي تطبق في منشآت التأمين وبالطبع فإن المعرفة المكتسبة من دراسة الدفاتر المحاسبية اليدوية تمكن من دراسة النظم المحاسبية الإلكترونية.

[1]–ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 75–77.

وفيما يلي نذكر العناصر الأساسية للنظام المحاسبي في شركات التأمين:[1]

1- دليل الحسابات: يمثل دليل الحسابات في المنشآت المختلفة الخط الرقمية الخاصة بتبويب الحسابات المفتوحة في دفاتر الأستاذ سواء ما يلزم لتسجيل وتلخيص العمليات أو عرض القوائم والحسابات الختامية.

2- المجموعة الدفترية والمستندية: تمثل المجموعة الدفترية والمستندية حجر الزاوية في العمل المحاسبي فبواسطتها يتم العمل اليومي، كما تعتمد كفاءة نظام الضبط الداخلي على إعداد المستندات المناسبة وتخطيط دورتها ومسؤولية إعدادها وتسجيلها، على حين تعتبر المجموعة الدفترية المستخدم الرئيسي في النظام المحاسبي للمجموعة المستندية، بالإضافة إلى أنها تمثل حلقة الضبط الداخلي للعمليات.

3- السجلات والدفاتر في شركات التأمين: تقوم شركات التأمين بعدة أنواع من أعمال التأمين كالتأمين على الحياة وضد الحريق.. الخ فإن كل فرع من فروع التأمين يمسك السجلات الخاصة بعملياته، وتتعدد السجلات تبعا لتعدد فروع التأمين أو أقسامه وتبعا لحاجات العمل وقد اتفقت معظم شركات التأمين على تنظيم سجلات إحصائية وبيانية وأيضا سجلات محاسبية بحيث تعطي المعلومات الكافية عن فاعلية كل قسم من أقسام التأمين أو كل فرع من فروع التأمين.

ثالثا: خصائص محاسبة شركات التأمين:

نلخص أهم خصائص محاسبة شركات التأمين فيما يلي:[2]

1- محاسبة شركات التأمين هي تطبيق لمبادئ المحاسبة المالية:

فهي إذا عملية تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات المالية الناتجة عن أحداث مالية واقتصادية تتعلق بالنشاط التأميني لتحقيق أهداف معينة من بينها قياس النشاط والرقابة عليه والمساعدة في اتخاذ القرارات عن طريق القوائم والتقارير التي يجب أن تفي باحتياجات مستخدم البيانات الخارجي بالإضافة إلى إدارة المشروع، وبالتالي نستنتج أن محاسبة شركات التأمين يجب أن تعتمد على نظام محاسبي متكامل يتضمن مجموعة دفترية ومستنديه وقوائم ختامية و دليل حسابات لكل عناصر المصروفات والإيرادات والأصول والخصوم وأن تكون جميعها ضرورية لطبيعة واحتياجات شركة التأمين.

2- محاسبة شركات التأمين تجمع بين محاسبة منشآت الأقسام والفروع:

يشمل نشاط شركات التأمين فروعا متعددة كما يمارس النشاط التأميني في مكاتب لهذه الشركات تنتشر جغرافيا في المحافظات والمدن وربما في خارج حدود الدولة وتتم في هذه المكاتب عمليات وثائق التأمين بأنواعها المختلفة.

---

[1]- نضال فارس العربيد، مرجع سبق ذكره، ص 62-55.

[2]- نضال فارس العربيد، **المحاسبة في شركات التأمين**، مرجع سبق ذكره، ص 40-43.

وهنا يجب عند إعداد النظام المحاسبي لشركات التأمين تسجيل عمليات كل فرع على حدة وعمليات المكاتب والجمع بينهما لبيان مدى مساهمة كل منها في نتيجة النشاط التأميني.

3- زيادة أثر عنصر التقدير في شركات التأمين:

تتزايد أهمية التقدير في شركات التأمين سواء في عملياتها أو عند إعداد القوائم المالية الختامية ومن مجالات التقدير:

3-1- تحديد قيمة قسط وثيقة التأمين: يعتمد تحديد الأقساط على احتمالات الخطر، ومن ثم يحدد القسط الفني على دراسات يقوم بها الخبراء لحسابه لكل مؤمن له تبعا لتقدمه في العمر في وثائق تأمين الحياة، أو درجة المخاطر في كل نوع من التأمينات العامة.

وبعد تحديد القسط الفني يحدد القسط التجاري وهو يعادل المبلغ الذي يدفعه المؤمن له.

3-2- الحسابات والقوائم المالية:

يتلخص العمل المحاسبي في نهاية السنة في إعداد وعرض الحسابات والقوائم الختامية لإظهار نتيجة النشاط والمركز المالي وتتسم الملامح الأساسية للحسابات والقوائم الختامية لشركات التأمين في:

أ- الحسابات الختامية:

- عرض نتيجة نشاط كل فرع من فروع التأمين على حده بمقابلة الإيرادات بالمصروفات الخاصة بكل فرع بالإضافة إلى الإيرادات والمصروفات المشتركة التي يمكن توزيعها على الفروع.
- تجميع نتائج نشاط الفروع في حساب أرباح وخسائر واحد للشركة لبيان الفائض القابل للتوزيع.
- كيفية توزيع الفائض طبقا لأحكام القانون سواء كفائض محتجز أو في شكل توزيعات على المساهمين أو (الشركة القابضة) والعاملين ومكافأة مجلس الإدارة.

ب- القوائم الختامية:

يتم إعداد ميزانيات لبيان المركز المالي في نهاية كل سنة مالية كالآتي:

- ميزانية مستقلة لفرع التأمين على الحياة وتكوين الأموال.
- ميزانية مستقلة لفروع التأمينات العامة.
- وتوضح كل منها أرصدة الأصول والخصوم التي تخص نوع النشاط فقط.
- ميزانية مجمعة لشركة التأمين ككل موضحا بها مجموع الأصول والخصوم.

4 – الأرباح تكون تقديرية:

"الأرباح التي تحققها شركات التأمين تعتبر تقديرية بعكس الحال في المنشآت الصناعية والتجارية التي يمكن لها أن تحدد نتائج أعمالها في نهاية السنة المالية"[1].

[1]– ثناء محمد طعيمة، ، مرجع سبق ذكره، ص 08.

المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين

النشاط التأميني بشتى صوره المختلفة تتولاه الأن شركات التأمين حيث ينحصر نشاطها في تلقي الأقساط من المؤمن لهم واستغلال هذه الأموال في أوجه استثماريه مضمونه بهدف تدبير الأموال اللازمة للوفاء بالتعويضات التي قد تلتزم هذه الشركات بأدائها إلى المؤمن لهم حالة وقوع الأخطار المؤمن ضدها ونظرا لما تحتله هذه الشركات من موقع هام في الاقتصاد الوطني فقد أصدرت الدول القوانين والأنظمة التي تنظم عملياتها وتضع أسس للرقابة عليها باعتبارها أحد أهم الأوعية الادخارية في المجتمع والتي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين وأنواعها

هناك عده تعريف لشركات التأمين بالإضافة إلى عدة أنواع سنقوم بالتعرف عليها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين

هي وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد إستثمارها نيابة عنهم مقابل عائد وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها[1].

هي مؤسسة تجارية تهدف لتحقيق الربح حيث تقوم هذه الشركة او المؤسسة بتجميع الاقساط من المؤمن لهم واستثمارها في اوجه استثماريه مضمونه بغرض توفير الاموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم والمستفيدين عند تحقيق المخاطر المؤمن ضدها وتغطيه نفقات مزاوله النشاط التاميني وتحقيق ربح مناسب[2].

كما يمكن تعريفها بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما أنها تقوم بتحصيل الاموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائد[3].

هي شركه تتعهد بدفع تعويض بمبلغ معين للطرف الثاني او من او من يعنيه في حاله تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه[4].

كما تعتبر شركات التأمين من أهم الشركات الادخارية وهي من أهم الشركات وأكبرها حجما في إدارة المحافظ الاستثمارية.

---

[1] – عبد الغفار حنفي، **أسواق المال(بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 127.

[2] – أحمد نور، أحمد بسيوني شحاته، **محاسبة المنشأت المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص86.

[3] – منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشأة المالية**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 397.

[4] – غازي فلاح مومني، **إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص26.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن شركات التأمين مليئه بامتلاكها الموارد الضرورية للوفاء بالتزاماتها في جميع الاوقات وجميع الظروف اتجاه حمله وثائق التامين والمستفيدين الاخرين من العقود

الفرع الثاني: أنواع شركات التأمين

يمكن تصنيف شركات التأمين حسب معيارين هما:

أولا: أنواع شركات التأمين وفق المعيار القانوني

تصنف شركات التأمين وفقا للشكل القانوني إلى ما يلي:

1- **شركات المساهمة:** في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة، والذين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه، حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع الخاطر المؤمن منها، تحقيق الخسائر المالية، فهي تتميز بكبر رأسمالها بضمها لعدد كبير من المساهمين[1].

2- **شركات الصناديق:** هذه الشركات تشبه شركات الإستثمار فهي لا تصدر أسهما، اذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وإدارتها تسير من طرف خبراء مختصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها له تأثير كبير، فهو يغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.

3- **الجمعيات التعاونية:** نقصد بها الجمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة، او يعملون لدى مشغل واحد، وهذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة، إذ أنها تنشا برأس مال غير محدد، وتحدد مسؤولية كل عضو وفق قيمة اشتراك كل عضو المحدد والمطلوب سداده[2].

4- **الحكومة كمؤمن:** يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب، الزلازل، البراكين .....الخ، فتقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى والهدف هو إصلاح اجتماعي وتوزيع المداخيل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز.

ثانيا: أنواع شركات التأمين وفق المعيار الفني

تنقسم شركات التأمين وفق الشكل الفني إلى:

1- شركات التأمين على الحياة:

تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم، وهم أصحاب بوالص التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة، أو العجز، أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات

[1] – فتحي عبد الرحيم عبد الله، **التأمين**، مكتبة دار القلم، الطبعة الثانية، المنصورة، الإسكندرية، 2002، ص55.

[2] – خيرت ضيف، **محاسبة شركات التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص05.

الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، أيضا قد تقوم باقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فان شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضمها إلى سوق رأس المال[1].

2- شركة التأمين العام:

عاده يقصد بشركات التأمين العام كافة أنواع التأمين ما عدا التأمين على الحياة وهكذا ينحصر التأمين العام على في تأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية إتجاه، الغير وعادة يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة وتامين النقل بانواعه يغطي الاخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين لتعويض الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم[2].

3- شركات إعادة التأمين:

تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر وقد يطلب من شركات التأمين أن تؤمن لعملائها بما يزيد على طاقتها، فتقوم شركة التأمين بالاحتفاظ لنفسها بجسم مناسب من العمليات التي يتعاقد عليها ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى وبالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين وتسمى هذه العملية "باعادة التأمين".

المطلب الثاني: موارد واستخدامات شركات التأمين

تهدف شركات التأمين كأي شركة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن مع تطبيق إكفاء الطرق التسيرية ولتحقيق هذا الهدف وغيره لابد من توفر الأموال.

الفرع الأول: مصادر أموال شركات التأمين

تتكون موارد شركات التأمين من المصادر التالية[3]:

أولا: أموال وحقوق المساهمين

وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزه إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف غير المتوقعة مستقبلا مثل الكوارث. وتعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخيرة لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة جدا من حجم الأموال الموجهة للاستثمارات في شركات التأمين.

---

[1] – رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية للطبع، مصر، 2001، ص 186.

[2] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 397.

[3] – عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **أسواق المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص357-363.

ثانيا: أموال وحقوق حملة الوثائق

وهي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين تنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين:

1- حقوق حملات وثائق تأمينات الحياة:

يطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال، ويعتبر هذا المخصص أهم مصادر أموال التأمين على الحياة وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات وتزايد أموال هذا المخصص من عامل لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة.

2- **أموال التأمينات العامة:** وتتمثل في المخصصات التالية:

2-1- مخصص الأخطار السارية: يتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة والمدفوعة مقدما من سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلا عن إصدارات هذا العام وهذه الأموال إذا كانت بطبيعتها تعتبر أموالا قصيرة الأجل لأن غالبية وثائق التأمينات العامة وثائق ثانوية إلا أنها تزداد وتتراكم من عام لآخر، وعلى الاخص كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمينات العامة فتتحول إلى مصدر للاستثمارات طويلة الأجل.

2-2- مخصص التعويضات تحت التسوية: يتكون هذا المخصص من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحاليه ولكنها لم تسوى ولم تسدد بعد بل سيتم تسويتها أو سداداتها في السنة أو السنوات المالية التالية وهذه الأموال تتراكم كلما زادت الاصدارات الجديدة وتتحول إلى استثمارات طويلة الأجل.

2-2- مخصص التقلبات في المعدلات والخسارة: يكون هذا المخصص بطبيعته السنوية ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة تحدث مستقبلا، نتيجة زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة لكل فرع من الفروع التأمينات العامة على حدا، وهو حق من حقوق حملة الوثائق حيث تزيد إلتزامات شركات التأمين إتجاههم في السنوات ذات الكوارث[1].

2-3- أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني: وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين وللوكلاء والمنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيله جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمجتمعة لدى شركات التأمين ومرة أخرى يتطلب ذلك ضرورة الإهتمام والتركيز على عنصرين لضمان والسيول بصفة أساسية عند إختيار مجالات الإستثمار المختلفة.

[1] - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

الفرع الثاني: استثمارات أموال شركات التأمين

تمثل أموال حملة الوثائق الغالبية العظمى من موارد شركات التأمين ومن ثم تعتبر هذه الموارد المصدر الأساسي لاستثمارات شركات التأمين والاستثمارات من وجهه نظر شركات التأمين هو تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة بغرض تحقيق فوائد مستقبلا مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن، وتهدد شركات التأمين من وراء هذا المفهوم إلى ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها الحقيقية اتجاه حملة الوثائق من ناحية واتجاه ملاكها من ناحية أخرى[1].

إن استثمار أموال شركات التأمين يجب أن يقوم على ثلاث محاور أساسية ولا يجب التضحية بمرور ما في سبيل محور آخر بل يجب مراعاتها كلها وتتمثل في: السيولة، الضمان، الربحية.

أولا: السيولة:

لتحقيق هذا العنصر يجب على شركة التأمين توزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات هناك التزامات دورية قصيرة الأجل وهي تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر كما يراعي ألا تزيد هذه الأموال على القدر الكافي وإلا انخفض عائد التامين ولا تقل على القدر المناسب لتغطية هذه الالتزامات ضمانا للوفاء بالتعهدات وتعويضات حملة الوثائق.

ثانيا: الضمان:

الضمان أمر ضروري لأن الأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق وعليه تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية

وبصفة عامة تحذر شركات التأمين من أن تلجأ إلى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو انخفض العائد[2].

ثالثا: الربحية:

تأتي الربحية لشركة التأمين كهدف في المرحلة التالية بعد التركيز بصفة أساسية على تحقيق أكبر قدر من السيولة والضمان، ولا يعني ذلك إغفال هدف الربحية بل أنه ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في سوق وتغطية مختلف التوزيعات للمساهمين العاملين بها وغيرها، وبالتالي فان هذه المصادر تعتبر ضرورية لشركات التأمين لتحصل من ورائها على أرباح وعوائد مالية.

[1] – منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 155–156.

[2] – نادية العارف، **الإدارة الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000، ص55.

الفرع الثالث: توظيفات أموال شركات التأمين

شركات التأمين في حاجه دائمة للسيولة ولتوفيرها تلجأ إلى عدة طرق من بينها التوظيفات التي تعتبر الأكثر انتشارا في العالم وتنقسم إلى:

أولا: التوظيفات المالية

كما رأينا سابقا أن شركات التأمين العام تقوم بعملية التأمين ضد المخاطر التي تكون نسبة الخطر فيها عالية مما يجعلها غير قادرة على تكوين مدخرات كبيرة على عكس شركات التأمين على الحياة التي تقوم بالتأمين ضد المخاطر التي تكون نسبة الخطر فيها تحليلية، وهذا ما يساعدها في سنواتها الأولى على تكوين قدر معتبر من المدخرات لذا فإن هذه الأخيرة تلعب دور فعال في الإقتصاد من خلال تحويل مداخراتها إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.

وفيما يلي أهم الأشكال لتوظيفات أموال شركة التأمين على الحياة[1]:

- **الأصول السائلة:** لمواجهة متطلبات السيولة تقوم شركات التأمين بالاحتفاظ بجزء من مصادرها في شكل نقدي أو شكل ودائع بنكية مقبولة الدفع، أي أن شركات التأمين لا ترغب في الاحتفاظ بكمية كبيرة من الأموال في صورة سائلة نظرا للانخفاض العائد عليها أحيانا.
- **أسهم الشركات:** عادة ما تقوم شركة التأمين على الحياة باستثمار قدر محدد من أموالها في شكل أسهم عادية وممتازة لشركات أخرى، وبدأ دور شركات التأمين يتسع في أسواق الأسهم للتوسع في المعاشات.
- **أوراق مالية أخرى:** تمثل شركات التأمين على الحياة أكبر القطاعات الاستثمارية في السندات والأذونات والتي تصدرها الشركات الأخرى، فهي تلك الأسهم لشركات في الصناعات عديدة الخدمات العامة والاتصالات...الخ.
- **القروض المقدمة لحملة وثائق التأمين:** تقوم شركات التأمين بتقديم قروض للمستأمن مقابل أسعار فائدة ثابتة وفي بعض الأحيان متغيرة وبعد أن يتم الإتفاق على منح القرض تحتفظ الشركة بعقد القرض مع الوثيقة ويرسل الشيك إلى المقترض.

ثانيا: التوظيفات التقليدية: تتضمن هذه التوظيفات الأشكال التالية[2]:

1- **العقارات:** تلجأ شركات التأمين إلى استثمار جزء من أموالها في الأراضي والعقارات وذلك لحاجتها لها في إدارة انشطتها المختلفة وتتنوع أشكال الاستثمار العقاري في شركات التأمين كما يلي:

[1] – عبد الغفار حنفي، **أسواق المال(بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين)**، مرجع سبق ذكره، ص 176-177.

[2] – أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص81-84.

_ **الأراضي:** يسمح لشركات التأمين عادة بتملكها بهدف اعادة تأجيرها للغير مقابل ربح أو إيجار دوري متفق عليه.

_ **المباني:** تقوم شركات التأمين باستغلالها إما كمخازن بحيث يتم تأجيرها للغير مقابل إيجار متفق عليه وإما باستغلالها كمتاجر تتيح لها الحصول على إيجارات دورية وإما كشقق سكنية أو مكاتب أو عيادة مقابل عوائد دورية في صور إيجارات[1].

2- **الرهونات:** تحتل الرهنات في المباني والفنادق والمحلات والمكاتب.....الخ نسبة مرتفعة من الاستثمارات شركات التأمين على الحياة مما يسمح لها بالحصول على عائد مرتفع عليها فقد أدى الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وتغلب أسعار الفائدة إلى قيام الإدارة في شركة التأمين على الحياة بدلا من التملك وذلك بتقديم قروض لبناء المكاتب والمشروعات ثم تحصيل على جزء من عائده المشروع وكذلك على فوائد القروض وهي بذلك تحمي أرباحها من تأثير التضخم عن طريق تحويل الدخل الثابت إلى دخل متغير[2].

المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين

إن التعويضات التي تدفعها الشركة للمستفيدين لا تعتبر نوعا من المخاطر، ذلك أن دفعات التعويض هي في إعداد التكاليف المبرمجة، أما المخاطر الحقيقية التي تواجه شركات التأمين فهي تصنف في أربعة أنواع رئيسية[3]:

- **زيادة حجم التعويضات عما هو متوقع:** فقط تكون مرجعه حدوث كارثة معينة أو حدوث إرتفاع كبير في معدل التضخم الأمر الذي يصعب زيادة في قيمة التعويضات كما قد يرجع الخطأ في تقدير الحجم الحقيقي للأخطار وقيمة التعويضات بالتبعية.
- **انخفاض حجم مبيعات التأمين:** وقد يحدث هذا نتيجة دورة الكساد كان من شأنها أن تعذر على بعض المؤمن لهم سداد الأقساط أو تراجع بعد العملاء المحتملين عن خططهم في شأن شراء وثائق للتأمين يضاف إلى ذلك أنه في ظل التضخم قد يحجم الأفراد عن شراء وثائق للتأمين على الحياة، على أساس أن استثمار ما يعادل للشق الادخار من قيمة أقساط التأمين من خلال المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك مثلا من شأنه أن يزيد من قيمة الأصل المستثمر بدرجة أكبر مقارنة بالقيمة النقدية لوثيقة التأمين التي يمكن المؤمن له الحصول عليها، والتي عادة ما تحسب على أساس معدل الفائدة متواضع على الشق الادخاري من قسط التأمين.

---

[1] – أحمد نور، أحمد بسيوتي شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2] – عبد الغفار حنفي،مرجع سبق ذكره، ص 343.

[3] – منير إبراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره، ص246.

- **انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات (مكونات محفظة الاستثمار):**

فإنه في فترات التضخم ترتفع معدلات الفوائد وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت مثل الأسهم الممتازة والسندات وحتى الاسهم العادية، فان العائد المتولد عنها قد ينخفض مع موجات التضخم مما يترتب عليه انخفاض في قيمتها السوقية وحتى في فترات الكساد تنخفض أيضا القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار، في التوقف عن سداد فوائد السندات أو ربما قيمة السندات ذاتها، يصبح ظاهرة مرئية كذلك فإن الانخفاض في عائد الأسهم العادية نتيجة لانخفاض أرباع المنشآت يكون أمرا محتملا وفي مثل هذه الظروف تنخفض مستويات الأسعار في سوق رأس المال وتنخفض معها القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار لشركة التأمين.

- **مخاطر تصفية الوثائق ومخاطر الاقتراض[1]**

وهي مخاطر الإلغاء ومخاطر تقدم حملة بعض وثائق التأمين على الحياه بطلبات لحصول على قروض فإلغاء الوثائق وكذلك معدلات الاقتراض تزداد خلال فترات التضخم، كما يمكن أن تزداد خلال فترات الكساد وذلك في محاولة للمؤمن لهم الحصول على دخل يعوضهم عن انخفاض الدخل الذي نجم عن الكساد أو عن انخفاض القيمة الشرائية للنقود.

إن كون القيمة السوقية للأوراق المالية تنخفض في فترات التضخم وأيضا في فترات الكساد يعني أنه تحت ضغط الحاجة لموارد مالية لمواجهة الزيادة في التعويضات (النوع الاول من المخاطر)، أو لمواجهة نقص التدفقات الداخلية بسبب انخفاض حجم المبيعات (النوع الثاني من المخاطر)، أو لمواجهة إلغاء وثائق التأمين أو الطلب المتزايد على الاقتراض (النوع الثالث من المخاطر) قد تضطر الشركة لبيع جزء من الأوراق المالية بأسعار الجارية، أي بقيمة أقل من القيمة التي سبق أن اشتريت بها (النوع الرابع من المخاطر)، ولا يقتصر الأمر على تلك المخاطر، فالخسائر التي تمنى بها محفظة الأوراق المالية تخصم من إجمالي حقوق الملكية لشركة التأمين مما يؤدي إلى انخفاض نسبة حقوق الملكية وتنخفض معها عدد وثائق التأمين الذي يمكن للشركة إصدارها.

بالنسبة لمواجهة مخاطر الانخفاض في القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمارات نتيجة التضخم والكساد يمكن إتباع الوسائل التالية[2]:

_ تحقيق قدر من التنويع في الاستثمارات، حيث يمكن الاستثمار في السندات الحكومية والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال، والقروض وعدم الاعتماد على الأسهم العادية فقط فالاستثمارات؛

[1] – منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشأة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص247.

[2] – بوضياف سامية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين**، مذكرة ماجيستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص 26.

_ بناء تشكيلة من السندات التي تختلف وتتباين في تواريخ استحقاقها حيث أنه يمكن لشركة التأمين تجنب مخاطر تصفية الوثائق ومخاطر الاقتراض من خلال بناء هيكل متوازن لتواريخ استحقاق سندات وذلك أن قيمة السند في تاريخ الاستحقاق يتمثل في قيمته الإسمية وعليه إن تأثير التغير في أسعار الفائدة على القيمة السوقية للسند يقل باقتراب تاريخ الاستحقاق؛

_ التركيز على سياسة تخفيض وتدني حجم الاستثمارات في الأسهم التي بالعادة تتعرض لتقلب في قيمتها السوقية بدرجة أكبر من مثيلتها من الأوراق المالية.

المبحث الثالث: ماهية الملاءة المالية في شركات التأمين

تعتبر دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين من أولويات واهتمامات الهيئات والمنظمات الخاصة والمشرفة على قطاع التأمين في مختلف دول العالم ولقد ازدادت أهميتها مع تواتر الأزمات المالية العالمية المحلية وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بملاءة شركة التأمين من خلال التعرف على مفهومها وأهميتها ثم نتعرف على المخاطر التي تواجهها في هذه الشركات.

المطلب الأول: مفهوم الملاءة المالية وقواعدها

إن الملاءة المالية في شركات التأمين عدة مفاهيم إذ نحاول في هذا المبحث التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بها بالإضافة إلى أهميتها في هذه الشركات.

الفرع الأول: تعريف الملاءة المالية

الملاءة بشكل عام تعني القدرة على الوفاء أو السداد لالتزامات، وفي مجال التأمين هناك تعيد تعريفات عديدة أهمها:

عرفها (Jarmila Slechtova) بأنها: "قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الإلتزامات الناشئة عن أموال التأمين وإعادة التأمين"[1].

وعرفها (Daykin et Al) بأنها: "امتلاك شركة التأمين موجودات كافية للوفاء بجميع الإلتزامات"[2].

تعرف الملاءة المالية على أنها "قدرة إيرادات الشركة بما في ذلك عائد الاستثمار على تغطية التكاليف المختلفة، وفي شركات التأمين تعبر الملاءة المالية عن القدرة المالية لشركة التأمين

على سداد التزاماتها اتجاه حملة الوثائق في مواعيدها المقررة، ويتم قياسيا عن طريق إيجاد الفرق بين الأصول والخصوم والموارد في الميزانية المجمعة لشركة التأمين بعد إعادة التقييم"[3].

وتعرف ايضا بانها: "قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها وافلاسها والشركة المليئة هي الشركة التي تفوق أصولها التزاماتها كلها"[4].

كما تعرف بأنها: "قدرة شركة التأمين على سداد التزاماتها المستقبلية وفقا لتواريخ إستحقاقها".

---

[1] – عيسى هاشم حسن، **قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، قسم المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2011، ص 368.

[2] – نفس المرجع، ص 368.

[3] – عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الإكتتاب، أخطار الإستثمار)**، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 26.

[4] – ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملين مصر**، إيثار لطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص95.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الملاءة المالية هي قدرة شركات التأمين الدائمة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق أو المستفيدين من عقود التأمين وقت المطالبة بها في أي وقت أو ظرف دون أن يؤدي ذلك إلى إفلاسها، ويتحقق ذلك بقوة مركزها المالي بتجاوز الاقساط المحصلة ودخلها من الاستثمارات مجموع مطالبتها ومصروفاتها.

الفرع الثاني: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين

إن إفلاس شركة التأمين أو تعرضها لعسر المالي يؤثر على مختلف الأطراف داخل وخارج الشركة، والجدول الموالي يمثل أهمية ملاءة شركة التأمين لمختلف الأطراف.

الجدول رقم (1): أهمية ملاءة شركة التأمين لمختلف الأطراف ذات العلاقة

الأطراف المهتمة بالملاءة	أهمية الملاءة بالنسبة لهم
حملة الوثائق	قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد المتفق عليه في وثيقة التأمين.
المستثمرون أو حاملي الأسهم	يهمهم احتفاظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى صرف الكوبونات التي وعدوا بها.
الموظفون في الشركة	مدى استمرارهم في العمل مع حصولهم على رواتبهم، وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما إذا أفلست شركة التأمين.
الإدارة العليا	تهمها الملاءة المالية ومتانة المركز المالي لشركة التأمين لأنها تؤثر على سمعتها وفرصها في الاستمرار في العمل في المستقبل لدى الشركة أو شركات أخرى.
شركات التأمين الأخرى	يمكن أن تتأثر الشركات الأخرى بإفلاس شركة التأمين نتيجة أثر ذلك على سوق التأمين، وكذلك في حالة الإفلاس توزع وثائقها على الشركات التي مازالت قائمة.
معيدو التأمين	يتأثر معيدو التأمين بظهور صعوبات في جمع أقساط إعادة التأمين في حالة تعرض شركة التأمين للعسر المالي.
الحكومة	تتأثر بما يصيب الأفراد من جراء عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها كونها المشرف على القطاعات الإقتصادية والمالية في الدولة.
هيئات الإشراف والرقابة	تعد ملاءة شركة التأمين ومركزها المالي مهمة لهيئات الإشراف لأنه يقع على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث جراء إفلاس إحدى شركات التأمين العاملة في السوق.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: عادل منير وأخرون، الإنحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسبوط، المجلد 13، العدد 19، 1993، ص45-46.

المطلب الثاني: العوامل والمخاطر المؤثرة في ملاءة شركات التأمين

تتدخل في تحديد عوامل ومخاطر التفاعل فيما بينها محددة على المستوى الذي يتوجب تأمينه من قبل شركة التأمين من أجل الحفاظ على اعتبارها ومركزها ومصداقيتها.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على الملاءة في شركات التأمين

ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي[1]:

1- **عوامل قانونية:** إن اختلاف توجهات الأنظمة السياسية الحاكمة على التشريعات والقوانين المستنبطة من قبل السلطات المعنية والتي تلعب دورا بارزا في ترشيد إدارة شركة التأمين من حيث تحديد الحد الأدنى لرأسمالها، بالاعتماد على الفروع التي تعمل الشركة من خلالها، ويتمثل دور رأسمال أساسا في إيجاد ضمانة إضافية للاحتياطات الفنية، بالإضافة إلى كون القانون يفرض في بعض الدول تكوين احتياطات رأس مال تعادل نسبة محددة من رأس مال الشركة.

2- **عوامل اجتماعية:** وتتمثل بتزايد قيمة الحياة البشرية من حيث التعامل معها كضحية من جهة ومن جهة أخرى كمسبب للخسائر، وقد ظهر ذلك جليا في نتائج التأمينات المتعلقة بالمرض والاستشفاء وكذلك نتائج التأمينات المتعلقة بالمسؤوليات القانونية بمختلف أوجهها.

3- **عوامل اقتصادية:** وتتمثل في الاتجاهات التضخمية لعدد كبير من الأنظمة الاقتصادية وبالتالي تدني قيمة عملاتها الوطنية وبالأنظمة الضريبية الجديدة والقيود على حركة الأموال وبالتطور المتسارع في بعض القطاعات الاقتصادية.

4- **عوامل طبيعية:** وتتمثل بالفيضانات والزلازل والاعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تفوق نتائجها التصورات والتوقعات.

الفرع الثاني: المخاطر المؤثرة على الملاءة في شركات التأمين: تواجه شركات التأمين عدة مخاطر منها تقنية راجعة إلى نشاطها التأميني الخاص بها ومنها مالية لقيامها بدور الوسيط

المالي، ونلخص هذه المخاطر فيما يلي:

أولا:**مخاطر الاكتتاب:**

تسمى كذلك أخطار التأمين تحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعه عند اصدار وثائق التأمين حيث تسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الإكتتاب من خلال بيع

[1] – سامي ميقاني، **الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية**، مجلة الرائد العربي تعني بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين، العدد 35، الربع الثاني، دمشق، 1992.

عدد كبير من وثائق التأمين وتقديم أنواع مختلفة من المنتجات التأمينية وفي مناطق جغرافية مختلفة بمعنى تجديد سوى توزيع الخطر وينقسم هذا الخطر بدوره إلى[1]:

1-1- **مخاطر الاكتتاب الصافي:** ويرتبط هذا الخطر بالتقلبات العشوائية للكوارث التي قد تحصل في قيمتها مثل المقادر الطبيعية والحرائق والتلوث والحروب والإرهاب وغيرها فيكون المؤمن من هنا إما في حالة لديه أقساط قليلة لمقابل الأخطار المحققة وإما أن تكون قيمة هذه الكوارث أكبر مما هو متوقع.

1-2- **مخاطر تسيير الاكتتاب:** ويحدث هذا الخطر نتيجة عدم الاختيار الصحيح للأخطار المكتسبة أو الشروط الاكتتاب المناسبة أو تحديد التسعير الصحيح للأخطار وحتى نقلل من هذا الخطر يجب على مسير الاكتتاب ينتقل خطر المكتسب بما يتوافق وقدرة وطبيعة وهدف عمل المؤمن كما ينبغي على مسير الاكتتاب ان يكون على قدر من الخبرة والممارسة اللازمة لتحديد شروط الاكتتاب والتفاوض مع المؤمن لهم وتسيير الاكتتاب بشكل عام مما يجب أن تكون تسعيرة الخطر مناسبة لتغطية الأخطار المكتتبة.

2- **مخاطر الاستثمار:** تسمى كذلك بأخطار الأصول وهي تضم كل من مخاطر السوق، ومخاطر السيولة ومخاطر القرض.

3- **مخاطر السوق:** وتسمى بالمخاطر المنتظمة وهي المخاطر التي تؤثر على الأدوات المالية المتمثلة في أصول شركة التأمين ومخاطر السوق غير المقابلة للتنويع ولا يمكن تجنبها .

وترتبط بعوامل نظامية كالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي تنقسم كالآتي:

أ- **مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:** تتمثل في قيمة الفرق بين ما يتوقعه المستثمرون وبينما تحققه لهم من عوائد استثمار متمثلة في الأرباح الموزعة والفرق في قيم الأوراق المالية.

ب- **مخاطر سعر الفائدة:** موهي مخاطر الخسارة المرتبطة بالتغيير المعاكس لنسب الفائدة وبالتالي فشركات التأمين تتأثر بتغيير سعر الفائدة وهذا عندما يكون الاستثمار أقل من الحد الأدنى المضمون للمؤمن له.

ج- **مخاطر التضخم:** تحدث هذه المخاطر بسبب تدني القيمة الحقيقية للأموال، فيتغير معدل التضخم الذي يطرأ على الاقتصاد العام للدولة يؤدي إلى ضعف الأموال الموجودة لدى شركات التأمين.

د- **مخاطر سعر الصرف:** تتمثل في تحقيق خسائر نتيجة تغير أسعار الصرف ويحدث ذلك إذا كانت شركات التأمين مستثمرة بعملة تختلف عن عملة التزاماتها.

4- **مخاطر السيولة:** هي الخطر الذي يكون فيه المؤمن غير قادر على تسهيل أصوله لتسويه التزاماته أو بيع أصول بقيم منخفضه ويكون خطر السيولة كنتيجة لإلغاء عدد كبير من عقود التأمين أو

[1] Euhropean Commission, study into the methodologies to asses the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision, may, 2002, p25.

حدوث انحراف كبير لمعدل الوفاة في المحفظة التأمينية أن احتفاظ المؤمن بالقدر المناسب من السيولة يعزز مركز السيولة لديه ويمكنه من مواجهة التزاماته.

5- **مخاطر القرض:** تنتج هذه المخاطر عن احترام الطرف المقترض ببنود وتعهدات عقد القرض المبرم وذلك بسبب عدم وجود أداء من طرفه أو عدم قدرته على الالتزام بتعهداته، وبالتالي فمخاطر القرض في شركات التأمين تتمثل في عدم قدرة المؤمن على استرجاع مستحقاته من الجهات المتعامل معها سواء مباشرة من المؤمن لهم أو عن طريق الوسط أو معيدي التأمين

6- **مخاطر التشغيل:** وهي المخاطر الناتجة عن عدم كفاءة الأفراد أو فشل العمليات الداخلية والنظم أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية كما أن هذا النوع من المخاطر احتمال حدوثها ضعيف خاصة في الشركات التي تعمل جيدا بالإضافة إلى أن وقوعها يكلف خسائر مالية ثقيلة على عاتق شركة التأمين[1].

وتصنف المخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل كالتالي[2]:

- الاحتمال أو الغش الداخلي والخارجي؛
- ممارسات الموظفين والأمان في مكان العمل؛
- العملاء والمنتجون وممارسات الأعمال؛
- الخسائر في الأصول المادية نتيجة الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية؛
- تعطل الأعمال وفشل الأنظمة؛
- إدارة العمليات وتنفيذ النشاط.

7- **المخاطر القانونية:** والتي تتعلق بالتغيرات في القوانين والتنظيمات التي تؤثر على الوضعية الحقيقية لشركة التأمين كقوانين البيئة والقوانين المحددة لحجم الإستثمار، ولذلك لابد على شركات التأمين تطبيق هذه التغيرات في القوانين والتشريعات وتجسيد أنظمة داخلية لتغطية متطلبات هيئات الرقابة والاشراف.

8- **المخاطر الناتجة عن اختلافات أقساط التأمين المتبرع بها:** وترتبط هذه الحالة بالعجز في صندوق المشتركين فعند الإختلاف في وصف الطبيعة أو العلاقة التعاقدية للتبرع الذي ينطبق على اشتراكات التأمين سيؤثر في تحديد ملكية موجودات الصناديق وكذلك المسؤولية عن الملاءة المالية لهذه الصناديق وهذا جوهر الضمان وتحمل الهلاك عند حدوث الخسائر ودفع التعويضات.

---

[1] – عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] –كراش حسام، **نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء التجارب بعض الأنظمة الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، فرع اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف دفعة 2014/2013، ص62.

الفرع الثالث: هامش الملاءة حسب المشرع الجزائري

تتجسد قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزامها (الملاءة)، حسب المشرع الجزائري في وجود مبلغ إضافي للأرصدة التقنية يسمى حد القدرة على الوفاء أو ما يسمى بهامش الملاءة، يتكون هذا المبلغ الإضافي أو حد القدرة على الوفاء من[1]:

_ رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحرر؛

_ الإحتياطات المقننة أو غير المقننة؛

_ الأرصدة المقننة؛

_ الترحيل من جديد، دائن أو مدين.

وبخصوص الحد الأدنى لرأس المال الإجتماعي، فقد تدخل المشرع في تحديد الحد الأدنى اللازم لمزاولة أي مشروع شركة تأمين، حيث تم في 16 نوفمبر 2009 إصدار المرسوم التنفيذي رقم 375-09 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذيي رقم 344-95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق رأس المال الأدنى لشركات التأمين وإعادة التأمين بتعديل المادة رقم 2 بصرف النظر عن الأسهم العينية على النحو التالي:

_ الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين في شكل شركة مساهمة والتي تمارس فقط العمليات التأمينية للأشخاص والرسملة يقدر ب 1 مليار دج؛

_ الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين في شكل شركة مساهمة والتي تمارس التأمين على الأضرار ب 2 مليار دج؛

_ الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين في شكل شركة مساهمة والتي تمارس إعادة التأمين حصريا يقدر ب 5 مليار دج.

أما بالنسبة للشركات ذات شكل تعاوني (التعاضدي) فحسب المادة رقم3.

_ الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين في شكل شركة تعاونية والتي تمارس فقط العمليات التأمينية للأشخاص والرسملة يقدر ب600 مليون دج؛

_ الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين في شكل شركة تعاونية والتي تمارس جميع عمليات التأمين على الأضرار يقدر ب 1 مليار دج.

[1] المادة 24، (28 03 ، 2013)، المرسوم التنفيذي رقم 114-13 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434، 5.

ويحرر الحد الأدنى لرأس المال أو للأموال التأسيسية المحددة في المادتين 2، 3، كليا ونقديا عند الإكتتاب، وعلى جميع الشركات الامتثال لهذا المرسوم في أجل سنة واحدة ابتداءا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية[1]. لقد قام المشرع الجزائري بتحديد هامش الملاءة وفق مؤشرات بسيطة، ولكن بعد قانون الفصل بين تأمينات الأضرار والأشخاص بات من الضروري إعادة النظر في تلك المؤشرات، وأخذ ذلك الفصل بعين الاعتبار.

ومن طرق تحديد الحد الأدنى لهامش الملاءة ما يلي:

1. الطرق التقليدية لتحديد هامش الملاءة:

لقد حدد المشرع الجزائري الحد الأدنى لهامش الملاءة بنسبة 15% من الديون التقنية كما هي محددة في خصوم الميزانية، و20% من رقم الأعمال، أما إذا كان هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال وجب على الشركة وفي أجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ توقيع محضر معاينة العجز أن تحرر رأسمالها، أو ترفعه أو تدفع كفالة للخزينة العمومية في حدود نسبة العجز[2].

2. الطرق الحديثة لتحديد هامش الملاءة:

في عام 2013 عدلت القواعد التي تنظم إنشاء هامش الملاءة المالية، من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 115/13 المؤرخ في 28 مارس 2013، الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 95/343 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 بشأن هامش الملاءة لشركات التأمين، وقد أدخل هذا النص الجديد قواعد تكيفت مع التأمين على الأشخاص، وأصبحت هذه المراجعة حتمية بعد دخول قانون الفصل بين التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص حيز التنفيذ في 2011، وتنطوي هذه المراجعة التي أدخلها المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه، على ثلاث أهداف رئيسية هي[3]:

_ التمييز بين هامش الملاءة الذي تحدده شركات التأمين على الممتلكات والهامش الذي ستنشئه شركات التأمين على الأشخاص؛

_ تعزيز قواعد تكوين هامش الملاءة من خلال دفع المبالغ المرحلة، سواء كانت سلبية أو إيجابية والهدف من ذلك هو إعطاء مستوى حقيقي لهامش الملاءة؛

_ الإمتثال للمصطلحات الجديدة التي جاء بها نظام المحاسبة المالية؛ حيث أن "المخصصات التقنية" في حين يتم تعويض الديون التقنية.

[1] المادة 24، (28 03 ، 2013)، المرسوم التنفيذي رقم 114-13 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434، 5.

[2] المادة 3، (28 03، 2013)، المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ 16 جمادى والمتعلق بحدود قدرة الشركة التأمين على الوفاء، ص9.

[3] Assurances , D d, 2013, Activité des assurances en Algérie , ministére des finances Rapport annuel.p 38.

الجدول رقم (2): هامش الملاءة لشركات التأمين

النسبة	التعليق
رأس المال + الاحتياطات+ الترحيل من جديد+ الأرصدة المقننة/ رقم الأعمال الصافي	هامش الملاءة المالية يجب أن لا يقل عن 20% من رقم الأعمال الصافي من الرسوم والإلغاءات.
رأس المال+ الاحتياطات+ الترحيل من جديد+ الأرصدة المقننة/ الأرصدة التقنية	هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية.

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 18..

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص بأن ملاءة شركات التأمين لها أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤمن لهم أو بالنسبة للشركة كونها تعبر عن مدى قدرتها المالية الدائمة على تسديد التزاماتها اتجاه المؤمن لهم في أوقاتها المحددة، أما المردودية فهي تعني مدى قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية.

الفصل الثاني

تقييم الملاءة المالية
للشركة الوطنية للتأمين

تمهيد

ارتأينا قبل تطرقنا إلى الجانب التطبيقي من هذا البحث أن نقوم بتقديم نظرة عامة عن شركة التأمين محل الدراسة واسقاط دراستنا النظرية على تقاريرها المالية.

وقد تم اختيار الشركة الوطنية للتأمين لتقييم الملاءة المالية لأسباب موضوعية وذاتية عديدة، وهي تعد ذات أسبقية في الميدان التأميني بالمقارنة مع الشركات الأخرى، وكذا مكانتها وخبرتها في السوق بالإضافة إلى سمعتها التجارية الحسنة على الصعيد الوطني، وتوفر المعلومات المالية بقدر معقول خاصة التي تتضمنها القوائم المحاسبية المنشورة في تقاريرها السنوية، سوف نقوم في حدود ما هو متاح لدينا من معلومات تتضمنها التقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020.

وبناءا على ذلك تم تقسيم الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشركة الوطنية للتأمين.

المبحث الثاني: معايير وقواعد الملاءة المالية المحددة حسب المشرع الجزائري.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لتقييم الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشركة الوطنية للتأمين

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين SAA المحور الرئيسي في سوق التأمين الجزائري باعتبارها من أقدم الشركة من حيث النشأة، حيث تمثل نسبة 28% من حصته السوقية الإجمالية وهي تحتل الريادة في مجال تأمينات السيارات والأخطار الصناعية، وسنبين ذلك من خلال ما سنتطرق إليه.

المطلب الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمينات

فيما يلي نظرة شاملة حول الشركة الوطنية للتأمين:

الفرع الأول: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين

أنشئت الشركة الوطنية للتأمين في 12 ديسمبر 1963 كمؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61% و 39% على التوالي من رأس المال، ويعود بالدرجة الأولى إلى افتقار الجزائر عقب الاستقلال مباشرة للإطارات ذات كفاءة في مجال التأمين.

وبدأت المؤسسة نشاطها ابتداء من سنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين إلا أنه بعد ذلك وتحديدا في 27 ماي 1966 تم تأميم الحصة المصرية خلال قمة الهرم وبذلك تم احتكار الدولة لنشاط قطاع صناعة التأمين،

وفي سنة 1976 تحصلت في نطاق سياسة تخصيص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين على تحويل تحول إلى السوق المحلية للأخطار البسيطة كتأمين السيارات، وتأمين على الحياه، والتأمين على الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين.

وفي سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين على استقلاليتها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 1992 إلى 800 مليون دينار جزائري، ليصل في سنة 1998 الى 2.5 مليار ليبلغ سنة 2005 3.8 مليار دينار جزائري ثم 16 مليار دينار جزائري سنة 2008.

في سنة 1995 وإثراء قرار وزاري من خلال تعليمة حول نشاط صناعة التأمين التي منحت الوساطة الخواص الحرية لموازنة نشاط التأمين، والإضافة إلى إجراءات تنظيمية متعلقة بالسلع والنقل المسؤولية المدنية وأيضا التأمين المتعلق بقطاع التأمين.

يتواجد مقر الشركة المتمثلة في المديرية العامة بالجزائر العاصمة تتوسع على المستوى الوطني وتتحكم في 14 مديرية جهوية، كل مديرية مسؤولة عن عدد معين من الوكالات التي قدر عددها على المستوى الوطني ب 291 وكالة مباشرة بالإضافة إلى 125 وكيل عام يقوم بتوزيع منتجات الشركة نيابة عنها و 16 سمسار[1] بالإضافة إلى ثلاث مراكز للتكوين تقوم من خلالها شركه بتكوين وإعادة رسم على عمالها وحوالي 35 مركز خبرة يقوم بإعداد تقارير الخاصة بالحوادث، وتقدر رأس مالها ب 16 مليار دينار.

حيث نجد حسب التقارير أنشطتها لسنة 2007 تعتبر الشركة الوطنية للتأمينات:

- شركة إقتصادية عمومية ذات مساهم وحيد هو الدولة "وزارة المالية"؛
- شعارها SAAمؤمنكم للأحسن[2] la saa votre meilleure assurance
- قدر رأس مالها ب 16 مليار دينار جزائري فقد إحتلت المرتبة الأولى في قطاع التأمين الجزائري باكتسابها 28% من حصة السوق؛
- يتمثل نشاطها في كل ما يخص عمليات التأمين وإعادة التأمين؛
- قدر العدد الإجمالي لليد العاملة بالشركة في 2007/12/31 ب 3963 عامل؛
- تمتلك شبكة توزيع عبر مختلف مناطق الوطن، تتألف من 14 مديرية جهوية و 291 وكالة مباشرة و 125 وكالة عامة 16 سمسارا؛
- قدر رقم أعمالها لسنة 2007 ب 14.7 مليار دينار.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA

المديرية العامة وتتكون من:

_ الرئيس المدير العام؛

_ مساعد المدير العام؛

_ نائب المدير العام المكلف بالادارة والمالية والمحاسبة؛

_ نائب المدير العام المكلف بالأمور التقنية؛

الرئيس المدير العام: هو المسؤول عن الشركة لإصدار القرارات.

[1] www.saa.dz on line consulté le 25/04/2023 à heure 9.30

[2] http://www.saa.dz on line consulté le 25/04/2023 à heure 9.30

مساعد المدير العام: يتم استشارته في بعض القضايا التي تهم الشركة.

نائب المدير العام المكلف بالإدارة والمالية والمحاسبة: يشرف على الأقسام التالية:

- قسم المحاسبة والمالية والنظام المعلوماتي ينقسم إلى مديريتين وهما: قسم الموارد البشرية والممتلكات: ينقسم إلى مديريتين وهما مديرية الموارد البشرية))DRHومديرية الممتلكات.
- قسم المراقبة والتدقيق: ينقسم إلى مديريتين وهما: مديرية المراقبة ومديرية التدقيق.
- قسم التدقيق: ينقسم هو الأخر إلى مديريتين وهما: مديرية الإحصاء ومديرية الشبكة.

نائب المدير العام المكلف بالأمور التقنية: يشرف على الأقسام التالية:

- مديرية المنازعات العامة والتنظيم: ينقسم إلى مديريتين وهما مديرية المنازعات ومديرية التنظيم.
- قسم أخطار الحياة: ينقسم إلى مديريتين وهما: مديرية أخطار الأشخاص ومديرية الأخطار الجماعية.
- قسم أخطار الأشخاص والمهن: ينقسم هو الأخر إلى مديريتين وهما: مديرية الأخطار الفلاحية ومديرية أخطار النقل ومديرية الأخطار الصناعية.
- قسم معدات النقل: ينقسم إلى مديريتين وهما: مديرية الإنتاج والمراقبة ومديرية التعويضات.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين.

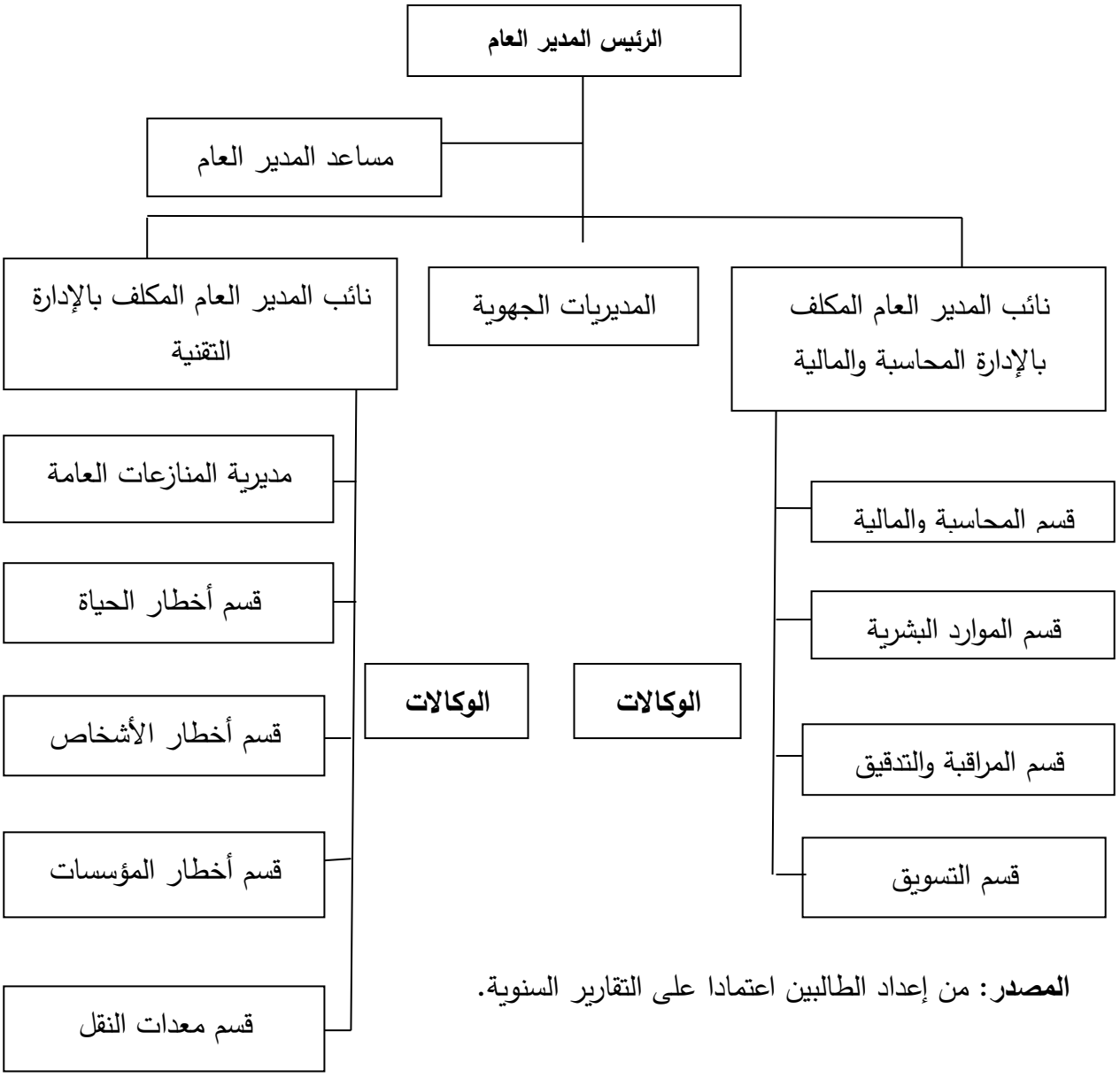

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية.

المطلب الثاني: الشبكة التجارية للشركة الجزائرية للتأمينات

تتكون شركة المبيعات المؤسسة الوطنية للتأمين من 14 مديرية جهوية تتوزع عبر كافة التراب الوطني وهي[1]:

1. المديرية الجهوية الجزائر 1؛
2. المديرية الجهوية الجزائر 2؛
3. المديرية الجهوية عنابة؛
4. المديرية الجهوية باتنة؛
5. المديرية الجهوية بشار ؛
6. المديرية الجهوية قسنطينة؛
7. المديرية الجهوية البليدة؛
8. المديرية الجهوية وهران؛
9. المديرية الجهوية ورقلة؛
10. المديرية الجهوية غليزان؛
11. المديرية الجهوية سطيف؛
12. المديرية الجهوية سيدي بلعباس؛
13. المديرية الجهوية تيزي وزو؛
14. المديرية الجهوية تلمسان.

المطلب الثالث: أنواع الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين SAA

يمكن تقسيم الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركة إلى نوعين من الخدمات حسب نوع الزبائن المستفيدين من الخدمة.

الفرع الأول: التأمينات المقدمة للأفراد

وتتمثل في التأمين على:

---

[1]. http://www.saa.dz on line consulté le 25/04/2023

- السيارات: التأمين على السيارات واجب.
- الحماية العائلية: وتخص التأمين على الحياة والموت.
- **التقاعد:** بالنسبة للعمال، الموظف، التاجر، صاحب المهن الحرة، الحرف التقليدية، الفلاح.
- **التأمين الفردي:** للحوادث تمنح التأمين ضد الحوادث البدنية وضمانات أخرى متعددة.
- المسؤولية المدنية.
- **مختلف المخاطر السكنية:** حيث توفر مجموعه من الضمانات ضد: الحريق أضرار المياه، كسر الزجاج، السرقة أو محاولة السرقة، المسؤولية.
- التأمين على الكوارث الطبيعية.
- **التأمين على المستقبل:** تمنح ضمانات مختلفة لتمويل مشاريع الفرد في المستقبل.
- **مختلف الأخطار المهنية:** توفر ضمانات واضحة وبسيطة تسمح للفرض بأداء عمله بثقة.
- كما أطلقت الشركة الوطنية للتأمين منتجا جديدا لتأمين نقل جثمان الجزائريين المقيمين بالخارج.

عرض هذا المنتج في شبكة توزيع عبر التراب الوطني ابتداء من 01 جويلية 2009. حيث تضمن نقل جثة المؤمن المتوفي من بلد إقامته في الخارج إلى مكان دفنه في الجزائر مع توفير تذكرة سفر ذهاب وعودة لأحد أقاربه لمرافقة الجثمان.

هذا التأمين متوفر لجميع دول العالم، يمنح دون تحديد السن ودون كشف طبي ويمكن التسجيل في الجزائر بالتقرب إلى أحد فروع شبكة توزيع إما فرديا من طرف المؤمن شخصيا أو تحويل طرف ثالث (مع ملاء وتوقيع اقتراح التأمين من طرف المؤمن) إما جماعيا عن طريق جمعيات المهاجرين كما أنّ التسجيل الجماعي يمنح خصما حسب عدد المؤمنين.

الفرع الثاني: التأمينات المقدمة للمؤسسات

وتخص خدمات التأمين على:

- ✓ **المخاطر الصناعية:** وتخص التأمين على الحريق والمخاطر المرفقه له، خسائر الإستغلال بعد الحريق، تأمين تلف الآلات، خسائر الإستغلال بعد تلف الآلات، جميع المخاطر المادية المتعلقة بالمعدات الالكترونية والكمبيوتر، مخاطر فقدان المنتوجات أثناء التخزين المبرد.
- ✓ **مخاطر البناء:** ويخص التأمين على مختلف مخاطر البناء والتركيب، مخاطر معدات البناء، المسؤولية المدنية للبناء والتركيب المسؤولية المدنية العشرية.

- ✓ **مسؤولية المدنية:** يغطي التأمين للمؤسسة الأضرار التي يمكن أن تسببها للآخرين أثناء قيامها بعملها.
- ✓ **التأمين على الكوارث الطبيعية:** تؤمن أصحاب الممتلكات العقارية، أو الأشخاص العاديين الذين يمارسون الصناعة أو تجارة معينة ضد الزلازل، والانهيارات الطينية، والعواصف الشديدة، والانهيارات الأرضية.
- ✓ **تأمين النقل:** ويخص التأمين على النقل البري، التأمين على النقل البحري، التأمين على المسؤولية المدنية للشحن والتفريغ، تأمين الطائرات، تأمين السفن.
- ✓ **المخاطر الفلاحية:** تمنح SAAمجموعة من الضمانات للتأمين ضد المخاطر التي يمكن أن تلحق بالقطاع الفلاحي.
- ✓ **التأمين الجماعي:** يقوم به رب العمل لعماله قصد كيانه المادي من أي تهديد يمكن أن يشمل هذا النوع من تأمين العاملين في مؤسسات الدولة وقطاع الحكومة.

تأمين المؤسسات ذات الشركة: يمنع هذا النوع من التأمين المشاكل المالية التي يمكن أن تنشأ في حالة وفاة شريك أو رجل مهم في الشركة.

المبحث الثاني: معايير وقواعد الملاءة المالية المحددة حسب المشرع الجزائري

سنوضح في هذا المبحث قواعد الملاءة لقطاع التأمين حسب المشرع الجزائري

المطلب الأول: الرقابة على الملاءة لقطاع التأمين

إذا كان هامش الملاءة أقل من الحد الأدنى المطلوب كما هو منصوص عليه في المادة 3 ، وجب على شركة التأمين أو إعادة التأمين وفي أجل أقصاه ستة أشهر تسوية وضعيتها إما برفع رأس مالها أو أموال تأسيسها وإما بإيداع كفالة لدى الخزينة العمومية، يسري أجل الستة أشهر ابتداء من تاريخ تبليغ إدارة الرقابة شركة التأمين أو إعادة التأمين المعنية بالعجز في القدرة على الوفاء في حالة إيداع كفالة تحرر هذه الأخيرة بعد تسوية الوضعية بمقرر من لجنة الإشراف على التأمينات.

المطلب الثاني: قواعد الملاءة لقطاع التأمين

يعتمد نظام الملاءة الجزائري بشكل أساسي على الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي والالتزامات التقنية المتمثلة في الاحتياطات التقنية، المخصصات التقنية، وفي كيفية تمثيلها وفقا للقوانين المنصوص عليها، في هذا السياق يمكن الخروج بمجموعة من النتائج كالتالي:

- **مخصص التعديل لتأمينات الأشخاص:**

قام المشرع الجزائري باستحداث مجموعة من المخصصات التقنية، فبالنسبة لتأمينات الأشخاص نجد مخصص التعديل الذي يمول عن طريق تخصيص سنوي لا يتعدى 72% من الربح التقني الناتج للعقد أو لجميع العقود المعنية، ويتوقف تمويل هذا المخصص عندما يصل مبلغه 15% من المعدل السنوي لعبء خسائر الثلاث سنوات المالية الأخيرة.

- **مخصص التعديل لتأمينات الأضرار:**

إن مخصص التعديل بالنسبة لتأمينات الأضرار يعمل على تعديل تقلبات نسب الخسائر للسنوات المقبلة، يمول هذا المخصص لكل سنة مالية متتالية باقتطاع لا يتعدى 72% من الربح التقني الناتج لفرع التأمين المعني إلى غاية أن يساوي هذا المخصص أو يفوق 200% من أقساط أو اشتراكان السنة المالية صافية من الالغاءات والرسوم للفرع المعني.

- **مخصص التوازن لتأمين على القروض:**

كذلك مخصص التوازن الذي يخص شركة التأمين الممارسة لتأمين "القروض" أو "تأمين" الكفالة" الذي يكون لتغطية الخسارة التقنية المحتمل وقوعها عند انتهاء السنة المالية في هذين الفرعين، يمول هذا المخصص لكل، سنة مالية متتالية باقتطاع لا يتعدى 72% من الربح التقني الناتج لفرع التأمين المعني إلى غاية أن يساوي هذا المخصص أو يفوق 150% من المبلغ السنوي الأكثر ارتفاعا للأقساط أو الاشتراكات

صافية من الإلغاءات والرسوم خلال الخمس سنوات المالية السابقة للفرع المعني. وكذلك مخصص المساهمة في الأرباح والإسترجاعات، الذي يمثل المبالغ المخصصة للمؤمن لهم أو للمستفيدين من عقود التأمين في شكل مساهمة في الأرباح التقنية وفي الإسترجاعات إذا لم يتم دفع هذه المبالغ.

المطلب الثالث: تقييم هامش الملاءة لشركة التأمين حسب المشرع الجزائري

بالنظر إلى مكونات وطرق حساب هامش الملاءة نجد أنه حسب التشريع المنصوص عليه في هذا الشأن، لا يأخذ في الاعتبار عدة عناصر، والمتمثلة بالأساس في: رأس المال الاجتماعي غير محرر والذي يظهر من جانب الذمم يخص هامش الملاءة الإلزامي وهذا الأخير يحسب طبقا للتشريع المنصوص عليه وفق طريقتين هما:

الطريقة الأولى: هامش الملاءة 15%< : من الديون التقنية الإجمالية كان من المفروض عدم تحمل شركة التأمين التزامات أخرى تتعلق بالكوارث التي هي على عاتق معيد التأمين، وأن يكون الحساب على أساس الديون التقنية الصافية من الكوارث التي هي على عاتق معيد التأمين.

الطريقة الثانية: هامش الملاءة **20%** > من رقم الأعمال المتضمن للضرائب: كان من المفروض حساب هامش الملاءة من رقم الأعمال الخالي من الضرائب باعتبار أن شركة التأمين تقوم بدفع الضرائب التي تعتبر كدين على عاتقها والمتمثلة بالأساس في: ضريبة TVA نسبة الاشتراك في الصندوق الخاص بتأمينات السيارات (FSI) والمقدرة ب 3% من الأقساط المصدرة، وكذلك نسبة في الصندوق الخاص بتأمينات الكوارث الطبيعية (FCN).

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لتقييم الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين

تماشيا مع الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي عموما في الجزائر والقطاع المصرفي خصوصا، وضعت الهيئات الوصية في الجزائر اطار تنظيمي جديد لشركة التأمين يحدد نظام الملاءة المالية لشركة التأمين، وهذا من خلال اصدار مرسومين تنفيذيين سنة 2013، المرسوم التنفيذي 13-114 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 المرافق ل 28 مارس سنة 2013، والذي يتعلق بالاشتراكات التقنية لشركة التأمين واعادة التأمين، و المرسوم التنفيذي 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1416 الموافق ل 30 أكتوبر 1995 والمتعلق بحدود قدرة شركة التأمين على الوفاء، وهذا من أجل مواكبة التطورات الدولية في مجال التأمين وإدارة أكثر فعالة للمخاطر المرتبطة بشركة التأمين.

إذا بعدما تطرقنا لمعايير وقواعد الملاءة المالية المحددة حسب المشرع الجزائري، سنحاول معرفة مدى التزام واحترام شركات التأمين في الجزائر للتنظيم المعمول به، فيما يتعلق بالملاءة المالية، وستخص الدراسة شركات التأمين الجزائرية "SAA" الناشطة خلال الفترة الممتدة من 2015إلى 2020.

المطلب الأول: الوظائف التقنية لشركة الوطنية للتأمين

الفرع الأول: وظيفة الإنتاج

تتمثل وظيفة الإنتاج في إبرام عقد التأمين بين الشركة وزبائنها على مختلف أنواع التأمينات التي تعرضها شركة التأمين، حيث تقوم هذه الوكالات بتسويق هذه العقود، بينما تقوم المديريات الجهوية والمركزية بمتابعة هذه العملية من حيث:

_ تصميم الوثائق التقنية الخاصة بعقود التأمين؛

_ مراقبة عمليات الإنتاج حسب الفروع والوكالات.

وفيما يلي سنوضح حجم الأقساط الصادرة من الفروع للشركة الوطنية للتأمين وذلك خلال الفترة من 2017 إلى 2021.

الجدول رقم (03): تطور أقساط التأمين للفترة ما بين 2015 –2020 الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تأمين السيارات	20634	20005	20006	20038	20180	17640
تأمين الأخطار	5657	5747	5994	6453	7618	8010
تأمين الفلاحي	745	749	492	614	750	611
تأمين النقل	362	373	410	489	485	444
المجموع	27398	26874	26902	27594	29033	26750

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للفترة (15–2020) للشركة SAA.

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط التأمين في تذبذب حيث ان من سنة 2015حتى سنة 2016 قد انخفضت وسبب هذا الانخفاض راجع الى نقص في حجم الاكتتاب من جهة وجهة أخرى شهدت الجزائر في سنة 2016 أزمة مالية حيث ان المؤسسات الأقتصادية و الاعمومية قامت بتخفيض الغلاف المالي للتأمين ممتلكاتها وكذلك قامت الدولة بتوقيف عملية الاستراد السيارات مما أدى الى نقص عمليات البيع وهذا يؤثر بشكل سلبي على شركة التأمين وعمليات اصدار الوثائق ,اما من سنة 2016 إلى غاية 2019، فنلاحظ ارتفاع مستمر وهذا النمو يمكن ارجاعه إلى الزيادة في حجم الإكتتاب في مختلف الفروع التأمين وزيادة الوعي التأميني لدى الأفراد هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الشركة بذلت جهود كبيرة من أجل تنويع حافظة الشركة.

الفرع الثاني: وظيفة التعويض

عندما يتعرض المؤمن لهم للحوادث والوقوع في الخطر تلتزم لهم الشركة الوطنية للتأمين بالتعويض حسب الأضرار المتوقعة وما هو متفق عليه في عقد التأمين، وعادة يتم تعويض الزبائن من طرف الوكالات هذا إذا كان مبلغ التعويض يقل عن 150.000 دج (التسوية تتم في الوكالة)، أما إذا زادة مبلغ التعويض عن 150.000دج تتم تسوية ملف الحادث بين الوكالة والمديرية الجهوية والمركزية حيث تقوم على:

- مراقبة تسوية ملفات التعويضات التي تقوم بها الوكالة؛
- اعطاء توجيهات وتعليمات الإجراءات الخاصة بتسوية الأضرار؛
- متابعة العلاقات مع المحامين والخبراء في تحديد قيمة الضرر.

وفيما يلي سنوضح حجم التعويضات المسددة حسب الوكالات للشركة الوطنية للتأمين وذلك خلال الفترة من 2015إلى 2020.

الجدول رقم (04): تطور التعويضات المسددة للفترة 2015-2020. **الوحدة: مليون دج**

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تأمين السيارات	15143	14419	14220	15514	15518	15634
تأمين الأخطار	798	1436	1396	1282	1274	1223
تأمين الفلاحي	146	184	170	162	165	174
تأمين النقل	297	130	140	132	141	143
المجموع	**16384**	**16169**	**15926**	**17090**	**17098**	**17174**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للفترة (2015-2020) للشركة SAA.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم التعويضات المسددة في تزايد مستمر وهذا راجع إلى ارتفاع حجم التصريحات بالحوادث.

المطلب الثاني: الالتزام بتكوين وتحديد الأرصدة التقنية

تتطلب قواعد الملاءة المالية تخصيص المخصصات التقنية، والتي تعتبر هامش أمان جيد يعكس قوة الملاءة المالية، وذلك باقتطاع جزء من أقساط المؤمن لهم، واختيار الأصول المناسبة المقابلة لهذه المخصصات، ويمكن توضيح المخصصات التقنية حسب شركة التأمين الناشطة في السوق من خلال الجدول الموالي:

الفرع الأول: الالتزام بتمثيل الالتزامات التقنية

لقد حدد المشرع الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي 114/13 المؤرخ في 28 مارس 2013 جملة من التوظيفات التي يمكن لها أن تغطي الالتزامات التنظيمية لشركة التأمين، كقيم الدولة والقيم المنقولة، والسندات المماثلة والأصول العقارية، والتوظيفات الأخرى، وذلك بهدف تعزيز قدرة شركات التأمين على الوفاء من خلال أرصدة مقننة.

أولا: التوظيفات المالية لشركة التأمين الجزائرية:

لمعرفة تطور حجم التوظيفات المالية لشركة التأمين الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2015 -2020 نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (05): التوظيفات المالية للشركة SAA خلال الفترة (2015-2020).

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير 20/19
المبلغ	48586	50810	46894	44633	45834	46866	1554
النسبة	%30	%31	%28	%18	%17	%17	%2

Source : Direction des assurance, Activité des assurance en Algérie, ministére des finance , Rapport annual (2015-2016-2017-2018-2019-2020) p37.

الجدول رقم (06): الاستثمار في قيم الدول (2015-2020).

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير 20/19
المبلغ	21537	28649	26208	29095	35172	37330	2158
النسبة	%23	%26	%23	%18	%19	%19	%6

Source : Direction des assurance, Activité des assurance en Algérie, ministére des finance , Rapport annual (2015-2016-2017-2018-2019-2020) p37.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (6) أن شركة التأمين شهدت ارتفاعا في حجم توظيفاتها المالية إلى 50810 مليون دج سنة 2016 مقابل 48586 مليون دج خلال سنة 2015، ويرجع هذا الإنخفاض الذي سجلته خلال سنة 2017 ويليه الانخفاض في سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 فيمكن ارجاعه إلى انخفاض حجم الاستثمار في قيم الدولة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-5)، حيث انخفض الاستثمار في قيم الدولة من 28649 مليون دج سنة 2016 إلى 26208 مليون دج سنة 2017، ويعود أيضا هذا الانخفاض إلى تراجع في رقم أعمالها نتيجة انخفاض حجم الاكتتاب في مختلف فروع التأمين خلال سنة 2017/2016، إلا أن هذا الإنخفاض لم يستمر خلال فترة الدراسة المحددة، حيث نلاحظ أنه هناك ارتفاع مستمر خلال سنة 2019 وسنة 2020، بعدما كانت التوظيفات المالية سنة 2018 تقدر ب 44633 مليون دج لتصل سنة 2020 إلى 46866 مليون دج ومرجع ذلك إلى زيادة الايراد التي ولدتها من استثماراتها خلال هذه الفترة وأيضا زيادة الاستثمار في قيم الدولة وهذا ما يوضحه أيضا الجدول رقم(2-5).

1- تقييم الالتزامات التنظيمية

1-1- **العناصر المكونة للالتزامات التنظيمية:** في عام 2011، وبعد تنقيح المادة 222من القانون رقم 95-07 المتعلق بالتأمين، وبموجب المادة 35 من قانون التمويل التكميلي لعام 2011، فإن الاحتياطات لم تعد تشكل جزءا من الالتزامات التنظيمية لشركة التأمين، انشاءها في المخصصات التنظيمية والمخصصات التقنية.

والجدول الموالي يوضح هيكل الالتزامات التنظيمية خلال الفترة (2015-2020):

الجدول رقم (7): العناصر المكونة للالتزامات التنظيمية (2017-2021). **الوحدة: مليون دج**

السنة / البيان	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	المبلغ	نسبة
المخصصات التقنية	124718	92%	124536	%92	137569	%92	139586	%91	152448	%90	155641	%89
المخصصات التنظيمية	10454	%8	11056	%8	12184	%8	14125	%9	16566	%10	18574	%11
المجموع	135172	%100	135172	%100	135592	%100	153711	%100	169014	%100	174215	%100

Source : Direction des assurance, Activité des assurance en Algérie, ministére des finance, Rapport annual (2015-2016-2017-2018-2019-2020), p40 -42.

من خلال الجدول نلاحظ أن الالتزامات المنظمة للشركة الوطنية لتأمين تتكون من المخصصات التقنية والمخصصات التنظيمية، إضافة على ذلك ما تم ملاحظته أن الالتزامات التنظيمية للشركة الوطنية لتأمين خلال فترة الدراسة في تزايد مستمر، حيث قدر سنة 2019 بمبلغ 152448 مليون دج ليتطور ويصل إلى مبلغ 155641 مليون دج سنة 2020، حيث تمثل المخصصات التقنية النسبة الأكبر بنسبة 89% من إجمالي الالتزامات التنظيمية (ديون اتجاه المؤمن لهم)، تليها المخصصات التنظيمية والتي عرفت تطور خلال سنوات الدراسة المحددة، لتصل سنة 2020 مبلغ قدره 18574 مليون دج، حيث تمثل المخصصات التنظيمية 11% من إجمالي الالتزامات التنظيمية، وترجع هذه الزيادة ادخال بعض التعديلات على المرسوم التنفيذي 114/13 المؤرخ في 3/28 المتعلق بالالتزامات التنظيمية حيث تم الاشارة إلى هذا الأمر سابقا.

1-2- تطور الالتزامات التنظيمية لشركة:

يمثل الجدول (8): تطور المخصصات التقنية لشركة SAA من إجمالي تطور التزاماتها التنظيمية، ويليه الجدول رقم (9) تطور الالتزامات التنظيمية.

الجدول رقم (8): تطور المخصصات التقنية حسب الشركة SAA (2015-2020).

الوحدة: مليون جزائري

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير 20/19
المبلغ	28353	27144	27034	26430	27042	27769	1076
النسبة	%%23	%22	%20	%19	%18	%18	%4

Source : **Direction des assurance, Activité des assurance en Algérie, ministére des finance , Rapport annual (2015-2016-2017-2018-2019-2020), p41-43.**

الجدول رقم (9): تطور الالتزامات التنظيمية للشركة (2015-2020).

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير 20/19
المبلغ	30401	29269	29323	28972	29896	30972	1076
النسبة	%22	%22	%20	%19	%18	%18	%4

Source : **Direction des assurance, Activité des assurances en Algérie, , p41-)-2016-2017-2018-2019-20205201(ministére des finance, Rapport annual 43.**

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم المخصصات التقنية في انخفاض مستمر، من سنة 2015 إلى سنة 2018، حيث انخفضت من 28353 مليون دج سنة 2015 إلى 26430 مليون دج سنة 2018، وهذا الانخفاض يمكن ارجاع سببه إلى نتيجة انخفاض قيمة الالتزامات عن عمليات تأمين السيارات الذي يهيمن على نشاط هاته الشركة ، والذي شاهد تراجع في تحقيق أرباح لهذه الشركة سنة 2016-2017 وهذا ما تم الاشارة له سابقا، وبالتالي انخفاض قيمة المخصصات التقنية، وهذا ما انعكس في زيادة مستوى الالتزامات التنظيمية في نفس الفترة.

أيضا من خلال الجدول نلاحظ أن هذا الانخفاض تراجع خلال السنوات الاخيرة التي تغطي فترة الدراسة، حيث بدأ حجم المخصصات التقنية في التطور حيث ارتفع سنة 2018 من 26430 مليون دج إلى 27769 مليون دج سنة 2020، ويمكن ارجاع سبب هذا الارتفاع إلى هيمنة تأمين السيارات على نشاط الشركة مما دفعها إلى مراجعة حساباتها وأيضا تخصيص مخصصات عالية لمواجهة أي اختلال يمكن حدوثه أو مواجهة أي خسارة.

1-3- تمثيل الالتزامات التنظيمية

حيث يجب على شركة التأمين الجزائرية أن تغطي التزامات التنظيمية بأصول مقبولة، والتي يجب أن تساوي على الأقل 100%، كما يجب عليها أن تقوم بتغطيتها بقيم الدولة بنسبة لا تقل عن 50%.

أ. **تغطية الالتزامات التنظيمية بالأصول المقبولة وقيم الدولة:** لمحاولة معرفة نسبة تغطية كل شركة من شركة التأمين الجزائرية لالتزاماتها التنظيمية بأصول مقبولة وقيم الدولة، وبغية معرفة مدى احترام هاته الأخيرة للنسبة المحددة، نقوم بعرض الجدول التالي، والذي يوضح مدى التزام الشركة الوطنية للتأمين SAA بتغطية الالتزامات التنظيمية بأصول مقبولة وقيم الدولة.

الجدول رقم (10): تغطية الالتزامات التنظيمية بالأصول المقبولة وقيم الدولة. الوحدة: مليون دج

البيان	الالتزامات التنظيمية	الأصول المقبولة	المعدل 100%	قيم الدولة	المعدل 50%
السنة	المبلغ	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
2015	30401	62272	%205	21537	%71
2016	29268	76143	%260	28649	%98
2017	29323	72143	%146	26208	%89
2018	28972	75141	%259	29095	%100
2019	29896	77215	%258	35172	%118
2020	30972	78134	%252	37330	%121

Source : **Direction des assurance, Activité des assurance en Algérie, ministére des finance , Rapport annual (2015-2016-2017-2018-2019-2020), p33.**

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن نسبة تمثيل (تغطية) الالتزامات التنظيمية لشركة التأمين بالأصول للسنوات فترة الدراسة قد تجاوز النسبة الواجب تشكيلها على أساس نسبة 100% من الأصول المقبولة، ونفس الأمر بالنسبة للتغطية الواجب تشكيلها على أساس نسبة 50% من قيم الدول لنفس الفترة، حيث تجاوزت نسبة التغطية المحققة لسنوات فترة الدراسة نسبة الحد الأدنى لتمثيل قيم الدولة، ومن هنا نستخلص أن تغطية الالتزامات التنظيمية المحققة للشركة خلال سنوات الدراسة قد استوفت قواعد توازن التمثيل وتغطية الالتزامات التنظيمية، لكل من التغطية بالأصول المقبولة وقيم الدول، وهو ما يدل على أن الشركة في وضعية جيدة ومستقرة في مواجهة التزاماتها.

المطلب الثالث: الالتزام بتكوين هامش الملاءة

لقد تم وضع نظام الملاءة المالية لشركة التأمين الجزائرية ينة 1995 وتعزيزيه سنة 2013 من خلال اعادة النظر في تشريعات التأمين.

أولا: **حساب هامش الملاءة:** حيث يتكون هامش الملاءة في شركة التأمين من:

- رأس مال اجتماعي؛
- الاحتياطات؛
- المؤونات التقنية.

من خلال الجدولين التاليين سنبين تطور هامش الملاءة في الشركة الوطنية للتأمين SAA وكذلك تطور رأس المال الاجتماعي.

الجدول رقم (11): تطور هامش الملاءة للفترة ما بين 2015-2020

الوحدة: مليون دج

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير 20/19
هامش الملاءة	31162	33025	34811	36815	36528	40073	3545
النسبة المئوية	%22	%22	%22	%22	%20	%21	%10

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين SAA.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نجد أن هامش الملاءة المالية لشركة التأمين عموما سجل تطورا مستمرا على طول فترة الدراسة، حيث ارتفع هامش الملاءة المالية لشركة إلى 40073 مليون دج سنة 2020، مقابل 36528 مليون دج خلال 2019 بنسبة ارتفاع 10%، وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى الزيادات المتتالية للعناصر المكونة له ما عدا رأس المال الذي بقي ثابت طيلة فترة الدراسة.

ويمكن توضيح تطور رأس المال الإجتماعي للشركة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور رأس المال الاجتماعي لشركة خلال الفترة (2015-2020).

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال الاجتماعي	20000	20000	20000	20000	20000	20000

Source : socété nationale d'assurance SAA rapport annual 2015-2020, p12.

ثانيا: حساب نسبة هامش الملاءة من الالتزامات التنظيمية وأقساط التأمين: وذلك من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (13): تغطية الالتزامات التنظيمية بهامش الملاءة للفترة مابين 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
هامش الملاءة	31162	33025	34811	36815	36528	40073
الالتزامات التنظيمية	30401	29268	29323	28972	29896	30972
النسبة	%102	%112	%118	%127	%122	%129

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين saa.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تغطية هامش الملاءة للالتزامات التنظيمية خلال فترة الدراسة كبيرة جدا التي بلغت نسبة 118% في المتوسط، وهذا ما يدل على أن هناك ملاءة ممتازة للشركة وذلك مما يزيد الثقة الكبيرة للعملاء.

الجدول رقم (14): تغطية أقساط التأمين بهامش الملاءة للفترة ما بين 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
هامش الملاءة	31162	33025	34811	36815	36528	40073
أقساط التأمين	27398	26874	26902	27594	29033	36750
النسبة	%114	%122	%137	%129	%126	%150

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين saa.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تغطية هامش الملاءة من أقساط التأمين خلال فترة الدراسة بلغت 130% في المتوسط، ومنه هذه النسبة تدل على أن الشركة تتمتع بملاءة جيدة وهذا ما يزيد الثقة في عملائها.

ثالثا: مستوى هامش الملاءة المالية:

لقد قام المشرع الجزائري بتحديد وفرض مستوى هامش ملاءة على شركة التأمين وفق مؤشرات معينة ولكن بعد الفصل بين تأمينات الأضرار والأشخاص، بات من الضروري إعادة النظر في تلك المؤشرات وأخذ قانون الفصل بعين الإعتبار.

في عام 2013 وبعد تعديل القواعد التي تنظم هامش الملاءة المالية لشركة التأمين، فقد تم الأخذ بالإعتبار قانون الفصل بين تأمينات الأضرار والأشخاص، وتم التمييز بين هامش الملاءة لهذين الفرعين، وذلك بإدخال قواعد تتكيف مع التأمين على الأشخاص.

وعليه يجب أن يساوي هامش الملاءة على الأقل 15% من الأرصدة التقنية، ويجب ألا يكون حد القدرة على الوفاء لشركة التأمين أو إعادة التأمين في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة أو المقبولة، بحيث تكون صافية من الرسوم والإلغاءات، وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): مستوى هامش الملاءة

البيان	هامش الملاءة	بالنسبة إلى المخصصات التقنية	حد الأدنى 15%	بالنسبة إلى الأقساط	حد الأدنى 20%
السنة	المبلغ	النسبة	عدد المرات	النسبة	عدد المرات
2015	31162	%110	7	%114	6
2016	33025	%122	8	%123	6
2017	34815	%129	9	%131	7
2018	36815	%139	9	%133	7
2019	36528	%135	9	%125	6
2020	40073	144	10	148	7

Source : Direction des assurance, Activité des assurance en Algérie, ministére des finance Rapport annual 2015-2016-2017-2018-2019-2020.p 39-40.

من خلال الجدول رقم (2-13) نلاحظ أن هامش الملاءة المالية لشركة التأمين المحقق خلال سنوات فترة الدراسة قد تجاوز الهامش الواجب تشكيله على أساس نسبة 15% من المخصصات التقنية لنفس الفترة، وبعدد مرات تمثيل تعدت 7 مرات الهامش الواجب تشكيله، ونفس الأمر بالنسبة للهامش الواجب تشكيله على

أساس نسبة 20% من الأقساط الصافية للاكتتاب حيث تجاوز الهامش المحقق 6 مرات عما هو مطلوب تكوينه، وهي نسب تدل على ملاءة جيدة للشركة مما يؤدي إلى زيادة ثقة العملاء بهذه الشركة.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل ولو بشكل مختصر التعرف على شركة التأمين SAA من خلال التطرق إلى نشأتها وتطورها.

وأيضا قمنا في هذا الفصل بتحليل القوائم المالية والتقارير السنوية للشركة الوطنية لتأمين SAA، وذلك بهدف تقييم ملائتها المالية ومعرفة مدى التزام واحترام شركة التأمين في الجزائر للتنظيم المعمول به خلال الفترة الممتدة من 2015إلى غاية 2020، وما تم التوصل اليه، أن المؤسسة حققت ارتفاعا في الالتزامات التقنية كما أن الشركة حققت هامش ملاءة جيد بالنسبة للحد الأدنى لرقم الأعمال وللأرصدة التقنية، حيث نجد أن الشركة احترمت التشريع المعمول.

خاتمة

خاتمة

إن الملاءة المالية لشركة التأمين تعني قدرة هذه الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائينها عند حلول آجال استحقاقها دون أن يؤدي ذلك إلى إفلاسها وخروجها من السوق، وللملاءة المالية أهمية كبيرة في حماية مصالح المؤمن لهم، بالإضافة إلى ضمان نجاح واستمرارية شركة التأمين، وحتى تكون شركات التأمين في ملاءة مالية جيدة لابد عليها بتقييم مختلف المخصصات التقنية بطريقة جيدة، ثم تغطية هذه المخصصات بالأصول المناسبة لذلك، بالإضافة إلى تكوين ما يسمى بهامش الملاءة المالية الذي يعكس المبلغ الزائد عن التزامات شركة التأمين بهدف تدارك الانحرافات الغير مرغوب فيها، وهذا حسب قواعد تقييم الملاءة المالية المعتمدة عليها في النظام الملاءة المالية لشركة التأمين في الجزائر، وهي بذلك تعتبر تقليدية مقارنة بمبدأ رأس المال المبني على المخاطر الذي تعتمد عليه الأنظمة الدولية للملاءة المالية لشركة التأمين.

لاحظنا من خلال دراستنا تطور حجم هامش الملاءة من طرف الشركة الوطنية للتأمين من سنة إلى أخرى، وهذا ما يعكس قدرة وكفاءة الشركة في تغطية الخسائر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات، ومساعدتهم على الاستمرار ومواصلة نشاطاتهم من خلال المبالغ المعتبرة التي تسددها الشركة، وعليه نستنتج صحة وصلابة المركز المالي لشركة التأمين محل الدراسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم دون أن تضع توازنها المالي في خطر، وحسب المؤشرات الاحصائية المتعلقة بالملاءة المالية لشركة الوطنية للتأمين SAA والمتحصل عليها خلال الفترة ما بين 2015-2020 فإننا توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

_ الشركة الوطنية للتأمين ملتزمة بنسب التوظيف وفق ما نص عليه القانون، حيث أن أكثر التوظيفات للشركة تمثلت في قيم الدولة، نظرا لتحديد نسبتها من طرف المشرع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

_ إن شركة التأمين تحترم التنظيم المعمول به فيما يتعلق بالتغطية الكلية للالتزامات التنظيمية وكذلك فيما يتعلق بتغطية قيم الدولة لهذه الالتزامات، وهذه الأخيرة راجعة إلى خبرة الشركة في توظيف أصولها في أسواق المالية وسوق التأمين؛

_ إن هامش الملاءة لشركة التأمين في تزايد مستمر، وهذا ما يعكس صلابة ملاءتها المالية، وهذا من شأنه أن يزيد من ثقة العملاء في هذه الشركة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة؛

_ إن شركة التأمين تحترم التنظيم المعمول به فيما يتعلق بهامش الملاءة المكون على أساس المخصصات التقنية وعلى أساس الأقساط، بل وأن هذا الهامش يفوق بعدة مرات ما هو الزامي، وكل هذا من شأنه أن يقدم ضمانات كافية فيما يخص ملاءة هذه الشركة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- إن شركة التأمين الوطنية تحترم التنظيم المعمول به فيما يتعلق بالمعايير المتبعة في تقييم الملاءة المالية، حيث تتجسد قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها بتكوين حد أدنى من رأس المال الاجتماعي، ومن تقييم التزاماتها التنظيمية وتغطيتها بأصول محددة معادلة لها، بالإضافة إلى تكوين هامش الملاءة الذي يتغير حسب نوع التأمين، وتشير معايير تقييم الملاءة المالية إلى أن الشركة الجزائرية لتأمين تتمتع بملاءة مالية جيدة تضمن مواجهتها لأي خطر، كما تشير وضعها المستقر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

توصيات الدراسة: على ضوء النتائج المقدمة نقدم التوصيات التالية:

_ تقليل الاعتماد على فرع السيارات من خلال التنويع في المنتجات والخدمات ذات أرباح العالية؛

_ تطوير المنتجات التأمينية لكي تكون متلائمة مع الاحتياجات السوق، والعمل على زيادة الوعي التأميني لدى المواطن؛

_ الادارة الرشيدة للاستثمارات المثلى من خلال زيادة تنويع المحافظ واختيار المخاطر المضمونة من أجل إيجاد نوع من التوازن الذي يعتبر من أهم العوامل التي يعتمد عليها في مواجهة الانحرافات؛

_ العمل على زيادة فعالية الأجهزة القائمة على تقييم الملاءة المالية من خلال الادارة الفعالة لرأس المال البشري، والاحتفاظ بالمهارات وتكوين مهارات جديدة؛

_ نشاط فني يولد هوامش كافية لتعزيز ملاءتها المالية اتجاه أصحاب المصلحة معها؛

_ قيام شركات التأمين بإجراء مراجعة دورية لحدود احتفاظها حيث أنه لا بد من جعل الاحتفاظ متناسبا مع طبيعة تكوين محفظة الشركة من الاخطار التأمينية، ومع الامكانيات المالية المتاحة لديها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، 2004/2003.
2. أحمد نور، أحمد بسيوني شحاته، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
3. إسماعيل عرجاجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
5. إيهاب نظمي إبراهيم حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، مكتبة المجتمع العربي، طبعة 1،عمان–الأردن، 2009.
6. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العلمي وفق لأحداث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002.
7. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي SCFالسنة2011، الصفحات الزرقاء.
8. حسين يوسف العجمي، يوسف درويش، تأمين الممتلكات التجارية وتوقف العمل، معهد البحرين للدراسات المصريفية والمالية، السنة ودار النشر غير موجودة.
9. خيرت ضيف، محاسبة شركات التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1994.
10. رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للطبع، مصر، 2001.
11. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.
12. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2001.
13. عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وأليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF)، طبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2013.
14. عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر حيطلي، السنة 2009.
15. عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية 2014، دار الطبع غير موجودة.

16. عبد الغفار حنفي، أسواق المال(بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

17. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

18. عدنان كايا النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

19. علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCP السنة 2014، الصفحات الزرقاء.

20. عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الإكتتاب، أخطار الإستثمار)، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

21. غازي فلاح مومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

22. القاضي حسين عبد اللطيف حمدان، التأمينات العينية، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة 1،2009.

23. لخضر علاوي، معايير المحاسبية الدولية IAS IFRS دروس وتطبيقات محلولة ، الأوراق الزرقاء 2012.

24. محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، 2007.

25. مدحت محمد إسماعيل، علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCP السنة 2014، الصفحات الزرقاء.

26. مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد– الأردن، 2010 .

27. مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري (IAS/IFRS)، دار الهدى، 2014.

28. مفيد عبد اللاوي ، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF ، السنة 2008، مطبعة مزوار، طبعة.

29. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشأة المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.

30. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح الحارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر، 2006.

31. ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآلية تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية - IAS IFRS، الجزائر، 13 – 15 اكتوبر 2009.

32. نضال فارس العربيد، المحاسبة في شركات التأمين، الوراق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2013، الدار الجامعية، 2004/2003.

33. منعم الخفاجي، مدخل لدراسة التأمين، الناشر مصباح كمال، طبعة1. 2014.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. أيمن سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، دفعة / 2008–2009.

2. بلبول حدة، ولهي بوعلام، الإفصاح المالي مداخل تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة حضنة للحليب بالمسيلة خلال فترة 2015–2017.

3. طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2013–2014.

4. كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء التجارب بعض الأنظمة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، فرع اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيفن دفعة 2014/2013.

5. مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، دفعة 2010–2011.

ثالثا: المجلات والملتقيات

1. بالرقي التجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8 ، سنة 2008.

2. سامي ميقاني، الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية، مجلة الرائد العربي تعني بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين، العدد 35، الربع الثاني، دمشق، 1992.

3. عصام بوزيد وأخرون، مساهمة لوحة القيادة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، مجلد 07، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح الجزائر، 2021.

4. عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2011.

5. ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآلية تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS IFRS -، الجزائر، 13 – 15 اكتوبر 2009.

رابعا: القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، 25 مارس 2009.

2. القانون المدني الجزائري، الباب العاشر، الفصل الثالث، عقود التأمين، المادة 619.

3. المادة 24، (28 03 ، 2013)، المرسوم التنفيذي رقم 114-13 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434.

4. المادة 3، (28 03، 2013)، المرسوم التنفيذي رقم 115-13 المؤرخ 16 جمادى والمتعلق بحدود قدرة الشركة التأمين على الوفاء.

5. وزارة المالية، القانون رقم 07-1919 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر، المادة 3، ص 3.

خامسا: مراجع باللغة الأجنبية:

1. Assurances , D d, 2013, Activité des assurances en Algérie , ministére des finances Rapport annuel.

2. Euhropean Commission, study into the methodologies to asses the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision, may, 2002.

3. E. Baltensperger And others, The Geneva Reports Risk and Insurance Research, February 2008.

.

الملاحق

الملاحق:

Societe Nationale d'Assurance

BILAN(Actif)

Edité le : 10/05/2020 11:40
Page : 1

Entreprise : SAA

Au : 31/12/2019

DESIGNATION	MONTANT BRUT	AMORT./PROVISIONS	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Ecart d'acquisition- Goodwill positif ou negatif				
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	276.234.709,82	173.568.675,25	102.666.034,57	101.389.784,32
IMMOBILISATIONS CORPORELLES				
Terrains	5.398.432.314,94		5.398.432.314,94	5.393.328.454,94
Batiments d'exploitations	19.964.074.326,40	3.852.124.092,99	16.111.950.233,41	16.155.538.084,22
Batiments de placements	1.480.762.681,22	720.206.504,85	760.556.176,37	838.234.720,77
Autres immobilisations corporelles	1.855.514.360,90	1.025.002.114,56	830.512.246,34	868.633.942,69
Immobilisation en concession	122.527.588,00	25.960.944,18	96.566.643,82	176.442.025,27
IMMOBILISATIONS EN COURS	902.190.516,69		902.190.516,69	603.921.522,45
IMMOBILISATIONS FINANCIERES				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et creances rattachees	5.252.547.646,06	1.003.751.602,80	4.248.796.043,26	4.407.229.622,71
Autres titres immobilises	31.656.304.178,90		31.656.304.178,90	38.096.282.816,58
Prets et autres actifs financiers non courants	234.294.435,71		234.294.435,71	249.606.962,05
IMPOTS DIFFERES ACTIF	1.301.105.652,72		1.301.105.652,72	968.132.083,21
FONDS OU VALEURS DEPOSES AUPRES DES CEDANT	35.692.231,91		35.692.231,91	9.308.588,88
TOTAL ACTIF NON COURANT	**68.479.680.643,27**	**6.800.613.934,63**	**61.679.066.708,64**	**67.868.048.608,09**
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCE				
Part de la coassurance cédée				
Part de la réassurance cédée	2.917.949.924,46		2.917.949.924,46	2.105.588.533,21
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES				
Cessionnaires cédants débiteurs	655.820.886,90		655.820.886,90	652.649.027,59
Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	7.712.610.403,37	1.887.000.191,54	5.825.610.211,83	5.917.766.322,55
Autres débiteurs	669.511.980,72	44.025.212,55	625.486.768,17	839.055.118,78
Impots et assimilés	202.247.551,65	144.719.683,34	57.527.868,31	89.808.266,01
Autres créances et emplois assimilés	182.003.075,91		182.003.075,91	175.026.589,35
DISPONIBILITES ET ASSIMILES				
Placements et autres actifs financiers courants	9.065.330.000,00		9.065.330.000,00	1.574.984.000,00
Trésorerie	3.847.498.302,24	18.227.504,73	3.829.270.797,51	3.409.208.949,90
TOTAL ACTIF COURANT	**25.252.972.125,25**	**2.093.972.592,16**	**23.158.999.533,09**	**14.764.086.807,39**
TOTAL GENERAL ACTIF	**93.732.652.768,52**	**8.894.586.526,79**	**84.838.066.241,73**	**82.632.135.415,48**

Tableau N° 1

Societe Nationale d'Assurance

BILAN(Passif)

Edité le : 10/05/2020 11:42
Page : 1

Entreprise : SAA

Au : 31/12/2019

DESIGNATION	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
Capital émis	30.000.000.000,00	30.000.000.000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves	5.673.904.859,90	4.272.957.128,43
Ecart d'évaluation	173.109.142,47	173.109.142,47
Ecart d'équivalence		
Résultat net	2.195.732.975,70	2.900.947.731,47
Autres capitaux propres -Report a nouveau		
Comptes Intermediaire		
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES	**38.042.746.978,07**	**37.347.014.002,37**
Emprunts et dettes financières	1.920.224.600,00	2.865.614.402,88
Impots (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courants	96.566.643,82	176.442.025,27
Provisions réglementées	2.854.291.847,19	2.542.376.359,75
provisions et produits comptabilisés d'avance	2.318.020.619,42	1.854.067.244,52
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.391.731.086,10	1.644.216.464,64
TOTAL II PASSIF NON COURANT	**9.580.834.796,53**	**9.082.716.497,06**
Operations directes	27.154.669.726,80	26.430.223.025,25
Acceptations	351.716.383,83	266.897.138,92
Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	2.956.666.682,69	3.190.485.908,85
Assurés et intermédiaire d'assurance	641.860.796,12	602.423.969,20
Impots	2.080.136.587,67	2.104.544.538,45
Autres dettes	4.029.169.277,47	3.525.758.915,28
TRESORERIE PASSIF	265.012,55	82.071.420,10
TOTAL III PASSIF COURANT	**37.214.484.467,13**	**36.202.404.916,05**
TOTAL GENERAL PASSIF	**84.838.066.241,73**	**82.632.135.415,48**

Tableau N° 2

Societe Nationale d'Assurance

BILAN(Actif)

Edité le : 12/05/2021 11:00
Page : 1

Entreprise : SAA

Au : 31/12/2020

DESIGNATION	MONTANT BRUT	AMORT./PROVISIONS	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Ecart d'acquisition- Goodwill positif ou negatif				
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	280.405.709,82	180.763.243,17	99.642.466,65	102.666.034,57
IMMOBILISATIONS CORPORELLES				
Terrains	6.132.619.215,20		6.132.619.215,20	5.398.432.314,94
Batiments d'exploitations	19.242.137.395,02	4.463.072.830,06	14.779.064.564,96	16.111.950.233,41
Batiments de placements	1.480.762.681,22	790.886.605,03	689.876.076,19	760.556.176,37
Autres immobilisations corporelles	1.925.022.389,88	1.144.511.435,32	780.510.954,56	830.512.246,34
Immobilisation en concession	122.527.588,00	29.673.901,39	92.853.686,61	96.566.643,82
IMMOBILISATIONS EN COURS	1.460.317.057,10		1.460.317.057,10	902.190.516,69
IMMOBILISATIONS FINANCIERES				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et creances rattachees	5.252.547.646,06	1.058.020.448,63	4.194.527.197,43	4.248.796.043,26
Autres titres immobilises	34.302.631.117,06		34.302.631.117,06	31.656.304.178,90
Prets et autres actifs financiers non courants	127.938.950,48		127.938.950,48	234.294.435,71
IMPOTS DIFFERES ACTIF	1.413.575.263,61		1.413.575.263,61	1.301.105.652,72
FONDS OU VALEURS DEPOSES AUPRES DES CEDANT	66.974.850,76		66.974.850,76	35.692.231,91
TOTAL ACTIF NON COURANT	**71.807.459.864,21**	**7.666.928.463,60**	**64.140.531.400,61**	**61.679.066.708,64**
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCE				
Part de la coassurance cédée				
Part de la réassurance cédée	3.136.004.106,95		3.136.004.106,95	2.917.949.924,46
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES				
Cessionnaires cédants débiteurs	849.831.156,96		849.831.156,96	655.820.886,90
Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	8.508.722.851,18	2.647.784.422,92	5.860.938.428,26	5.825.610.211,83
Autres débiteurs	1.221.607.330,68	43.620.535,49	1.177.986.795,19	625.486.768,17
Impots et assimilés	152.302.094,95	22.674.994,34	129.627.100,61	57.527.868,31
Autres créances et emplois assimilés	171.836.166,82		171.836.166,82	182.003.075,91
DISPONIBILITES ET ASSIMILES				
Placements et autres actifs financiers courants	7.401.404.000,00		7.401.404.000,00	9.065.330.000,00
Trésorerie	4.184.326.870,67	19.537.172,92	4.164.789.697,75	3.829.270.797,51
TOTAL ACTIF COURANT	**25.626.034.578,21**	**2.733.617.125,67**	**22.892.417.452,54**	**23.158.999.533,09**
TOTAL GENERAL ACTIF	**97.433.494.442,42**	**10.400.545.589,27**	**87.032.948.853,15**	**84.838.066.241,73**

Tableau N° 1

Societe Nationale d'Assurance

BILAN(Passif)

Edité le : 12/05/2021 11:13
Page : 1

Entreprise : SAA

Au : 31/12/2020

DESIGNATION	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
Capital émis	30.000.000.000,00	30.000.000.000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves	6.869.637.835,60	5.673.904.859,90
Ecart d'évaluation	173.109.142,47	173.109.142,47
Ecart d'équivalence		
Résultat net	2.635.614.377,94	2.195.732.975,70
Autres capitaux propres -Report a nouveau		
Comptes Intermediaire		
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES	**39.678.361.356,01**	**38.042.746.978,07**
Emprunts et dettes financières	976.008.600,00	1.920.224.600,00
Impots (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courants	92.853.686,61	96.566.643,82
Provisions réglementées	3.202.651.754,99	2.854.291.847,19
provisions et produits comptabilisés d'avance	2.181.726.026,43	2.318.020.619,42
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.578.148.982,44	2.391.731.086,10
TOTAL II PASSIF NON COURANT	**9.031.389.050,47**	**9.580.834.796,53**
Operations directes	27.769.689.570,89	27.154.669.726,80
Acceptations	565.216.525,24	351.716.383,83
Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	3.411.751.138,06	2.956.666.682,69
Assurés et intermédiaire d'assurance	677.137.400,11	641.860.796,12
Impots	1.503.441.897,99	2.080.136.587,67
Autres dettes	4.395.715.346,37	4.029.169.277,47
TRESORERIE PASSIF	246.568,01	265.012,55
TOTAL III PASSIF COURANT	**38.323.198.446,67**	**37.214.484.467,13**
TOTAL GENERAL PASSIF	**87.032.948.853,15**	**84.838.066.241,73**

Tableau N° 2

Société Nationale d'Assurance

BILAN(Actif)

Entreprise : SAA

Edité le : 21/05/2022 09:22

Tableau N° 01

Au : 31/12/2021

Page : 1

DESIGNATION	Note	MONTANT BRUT	AMORT./PROVISIONS	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Ecart d'acquisition- Goodwill positif ou negatif					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	A01	280.747.709,82	192.995.469,70	87.752.240,12	99.642.466,65
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
Terrains	A02	6.552.419.215,20		6.552.419.215,20	6.132.619.215,20
Batiments d'exploitations	A03	20.500.498.697,87	5.072.186.348,76	15.428.312.349,11	14.779.064.564,96
Batiments de placements	A03	1.487.761.714,72	821.149.339,17	666.612.375,55	689.876.076,19
Autres immobilisations corporelles	A04	1.953.759.984,28	1.182.181.855,78	771.578.128,50	780.510.954,56
Immobilisation en concession		122.527.588,00	33.386.858,60	89.140.729,40	92.853.686,61
IMMOBILISATIONS EN COURS		917.719.222,81		917.719.222,81	1.460.317.057,10
IMMOBILISATIONS FINANCIERES	**A5**				
Titres mis en équivalence					
Autres participations et creances rattachees		5.702.547.646,06	1.040.116.741,88	4.662.430.904,18	4.194.527.197,43
Autres titres immobilises		40.906.212.205,59		40.906.212.205,59	34.302.631.117,06
Prets et autres actifs financiers non courants		207.552.786,52		207.552.786,52	127.938.950,48
IMPOTS DIFFERES ACTIF	A6	1.408.895.411,66		1.408.895.411,66	1.413.575.263,61
FONDS OU VALEURS DEPOSES AUPRES DES CEDANT		66.361.688,84		66.361.688,84	66.974.850,76
TOTAL ACTIF NON COURANT		**80.107.003.871,37**	**8.342.016.613,89**	**71.764.987.257,48**	**64.140.531.400,61**
PROVISIONS TECHNIQUES D'ASSURANCE	**A07**				
Part de la coassurance cédée					
Part de la réassurance cédée		5.015.685.260,17		5.015.685.260,17	3.136.004.106,95
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	**A08**				
Cessionnaires cédants débiteurs		2.028.303.141,18		2.028.303.141,18	849.831.156,96
Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattaché	A09	8.923.083.165,24	2.783.335.537,13	6.139.747.628,11	5.860.938.428,26
Autres débiteurs		736.270.621,44	42.398.167,01	693.872.454,43	1.177.986.795,19
Impots et assimilés		233.432.498,64	22.674.994,34	210.757.504,30	129.627.100,61
Autres créances et emplois assimilés	A10	164.835.880,74		164.835.880,74	171.836.166,82
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
Placements et autres actifs financiers courants	A11	1.872.246.000,00		1.872.246.000,00	7.401.404.000,00
Trésorerie	A12	6.042.134.808,95	37.835.571,01	6.004.299.237,94	4.164.789.697,75
TOTAL ACTIF COURANT		**25.015.991.376,36**	**2.886.244.269,49**	**22.129.747.106,87**	**22.892.417.452,54**
TOTAL GENERAL ACTIF		**105.122.995.247,73**	**11.228.260.883,38**	**93.894.734.364,35**	**87.032.948.853,15**

Société Nationale d'Assurance

Entreprise : SAA

BILAN(Passif)

Edité le : 20/05/2022 15:38

Tableau N° 02

Au : 31/12/2021

Page : 1

DESIGNATION	Note	MONTANT NET	MONTANT NET - 1
Capital émis	P01	30.000.000.000,00	30.000.000.000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves	P01	8.505.252.213,54	6.869.637.835,60
Ecart d'évaluation		173.109.142,47	173.109.142,47
Ecart d'équivalence			
Résultat net	P02	2.882.978.639,92	2.635.614.377,94
Autres capitaux propres -Report a nouveau			
Comptes Intermediaire			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		**41.561.339.995,93**	**39.678.361.356,01**
Emprunts et dettes financières	P03	30.730.000,00	976.008.600,00
Impots (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants		389.140.729,40	92.853.686,61
Provisions réglementées	P04	3.623.173.235,73	3.202.651.754,99
provisions et produits comptabilisés d'avance	P04	1.893.872.219,24	2.181.726.026,43
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	P05	4.176.535.530,05	2.578.148.982,44
TOTAL II PASSIF NON COURANT		**10.113.451.714,42**	**9.031.389.050,47**
Operations directes		30.561.485.984,38	27.769.689.570,89
Acceptations		640.238.009,92	565.216.525,24
Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	P07	4.106.051.472,65	3.411.751.138,06
Assurés et intermédiaire d'assurance	P08	713.263.859,24	677.137.400,11
Impots	P09	2.171.831.386,24	1.503.441.897,99
Autres dettes	P10	4.026.849.768,22	4.395.715.346,37
TRESORERIE PASSIF	P11	222.173,35	246.568,01
TOTAL III PASSIF COURANT		**42.219.942.654,00**	**38.323.198.446,67**
TOTAL GENERAL PASSIF		**93.894.734.364,35**	**87.032.948.853,15**